مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية: دراسة في أخلاقيات الحاسوب الآلي

د. فاطمة رمضان عبد الرحمن*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما مدى تمتع الإنسان بالحق في الخصوصية المعلوماتية؟، وبالطبع عند شروع الباحث في الإجابة عن هذا السؤال، ينبغي عليه أن يتناول بعض المحاور المهمة لعل من أبرزها: ما المقصود بالخصوصية المعلوماتية؟، وما موقف الفلاسفة من الحديث عن أحقية أو عدم أحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية؟. ولقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن تارة، متى احتاج لتحليل فكرة أو مجموعة أفكار، والمقارنة بين فكرة أو مجموعة أفكار وغيرها، وعلى المنهج النقدي تارة أخرى، متى لزم الأمر التناول النقدي للفكرة أو الموقف. كما توصل إلى مجموعة مهمة من النتائج لعل من أبرزها: إقرار الباحث بإمكانية تمتع الإنسان بالحق في الخصوصية، ولقد أنهى الباحث حديثه بأن هذه الإشكالية بحاجة دائمة إلى حلول أخرى خلاف التي اقترحها الباحث؛ نظرًا لطبيعتها المتجددة.

تمهيد:

لاشك أننا لو دققنا النظر في مفهوم "الخصوصية المعلوماتية" Informational Privacy"، لوجدنا أنه يؤدي دورًا رئيسًا ومهمًا في العديد من الكتابات الفلسفية، والدينية، والسوسيولوجية،....إلخ. وعلى أية حال، فنظرًا لكون هذه الدراسة– التي بين أيدينا– دراسة فلسفية في الأساس من ناحية، وتهدف إلى

* د. فاطمة رمضان عبد الرحمن: مدرس بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة المنيا

بيان مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، وكذا بيان موقف الفلاسفة المعاصرين من حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية من ناحية أخرى، لذا سوف يكون محور اهتمامنا- عبر الصفحات القادمة- منصبًا حول مفهوم الخصوصية المعلوماتية من الناحية الفلسفية، وموقف الفلاسفة المعاصرين من مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية فحسب.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن مفهوم الخصوصية المعلوماتية لم يظهر أمامنا على الساحة الفلسفية بين عشية وضحاها، وإنما كانت هناك مجموعة من العوامل ساعدت في ظهوره، هذا يعني- من وجهة نظر الباحث- أن مفهوم "الخصوصية" كمفهوم كان موجودا من ذي قبل، بل كان محل اهتمام الفلاسفة منذ الأزل، ولما لا؟!!، وأن أستاذنا الدكتور/ بهاء درويش، ينظر إليها على أنها خاصية فطرية من خصائص الإنسان، تختلف درجتها، وحدودها من مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر ، ولكنها لم تختفي، فهي قيمة مطلقة من حيث وجودها في كل زمان ومكان، ولكنها في الوقت نفسه قيمة نسبية لاختلاف شدتها من مجتمع إلى آخر ، ومن زمن إلى آخر(١)

أما لو نظرنا إلى مفهوم "الخصوصية المعلوماتية" فنجد أنه قد ظهر حديثًا بسبب التطورات التكنولوجية التي حدثت مع مطلع العصر المعاصر. ولعل ما يؤكد صدق حديثنا هنا هو أننا لو نظرنا إلى مفهوم "الخصوصية"، ولاسيما من الناحية التقليدية، لعرفنا أنه كان موجودًا- منذ القدم- في الفلسفة، فها هو "أرسطو" في كتابه المعنون بـــ" السياسة" يميز بين مجالين: أطلق على

أحدهما المجال العام، وأطلق على الثاني المجال الخاص. يتمثل المجال العام في مجموعة الأنشطة السياسية التي تتطور من خلالها الأعمال الحكومية التي تقوم بها الدولة. أما المجال الخاص فيتمثل في الحياة الأسرية التي تبرز دور المرأة داخل نطاق الأسرة، وكل ما يتعلق بها، بالتالي يحتاج هذا المجال إلى شيء من الخصوصية(٢). ولو نظرنا إلى العصور الرومانية لوجدنا أنها تنظر إلى الخصوصية على أنها كل ما يخص الفرد، كما تؤكد على مكانة الخصوصية لدى الإنسان الروماني؛ ظنًا منها أن الإنسان يستمتع- دائما- بكل ما هو خاص(٣). ومرورا بالعصر الإسلامي نجد أن أستاذنا الدكتور/ بهاء درويش يعرف الخصوصية قائلا: أنها جزء لا يتجزأ من رؤية كلية عن كيفية حماية واحترام الإسلام لكرامة الإنسان من حيث كونه خليفة الله على الأرض. ولم يتوقف أستاذنا الدكتور/ بهاء درويش عند هذا الحد، حيث نجده يستشهد بآيات قرآنية تؤكد على كيفية احترام خصوصية الإنسان، ولعل من أبرز هذه الآيات التي ارتكن إليها أستاذنا الدكتور/ بهاء درويش، ما يلي: " ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا(الحجرات آية١٢)، " يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها(النور آية ٢٧) (٤).

أما إذا نظرنا إلى العصر الحديث فسنجد أن "مل" قد قدم لنا في اقتصاده السياسي فكرة الخصوصية وعلاقتها بالملكية الخاصة، ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة هو أننا لو نظرنا إلى مناقشته للظروف التي ينبغي فيها تحويل ملكية الأراضي إلى ملكية خاصة، لوجدناه يتحدث عن ضرورة حماية الخصوصية من التدخل والتطفل(٥).

وقد نتج عن ذلك التطور التكنولوجي سالف الذكر انشغال الفلاسفة المهتمين بمسألة الخصوصية بالبحث عن مفهوم دقيق وعام ومقبول للخصوصية؛ نظرًا لكثرة المشكلات الأخلاقية والقانونية والتجارية التي ظهرت بشأن الخصوصية. فضلا عن ذلك، فقد تراءى لهم أن المفهوم التقليدي للخصوصية قد أغفل العديد من الجوانب الأخرى للحياة في هذه الأيام التي تستند–بشكل كبير– إلى الشكل الرقمي، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى إضافة عبارة جديدة وهي "الخصوصية المعلوماتية"، لدرجة أنهم اعتقدوا أن التعبير الجديد– أقصد الخصوصية المعلوماتية– يعد تعبيرًا مميزًا للعصر المعاصر، ويمكن التعامل معه بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التقليدية للخصوصية التي سبق وأن نوهنا عنها من ذي قبل(٦).

من ثم، صار اهتمام كثير من الباحثين والفلاسفة في أيامنا المعاصرة منصبًا على الخصوصية التي ترتبط على نحو وثيق الصلة بالخصوصية المعلوماتية ، والتي تتعلق بالمعلومات الشخصية المخزنة على قواعد البيانات بالإنترنت (٧).

من هنا جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على الخصوصية المعلوماتية كما حددها الفلاسفة المعاصرون، وكذا معرفة موقف هؤلاء الفلاسفة من مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، ومعرفة الحلول التي اقترحوها عند الحديث عن أحقية، أو عدم أحقية الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية. ناهيك عما يعتقده الباحث من أن موضوع "مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية"– الذي نحن بصدده الآن– يعد من

أهم الموضوعات التي اهتم بها مناصرو أخلاقيات الحاسوب في وقتنا الراهن، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث يثور بين المتخصصين جدلًا ونقاشًا أخلاقيًا، وقانونيًا، ودينيًا، وفلسفيًا.... إلخ؛ إذ يعد موضوعًا حديثًا نسبيًا.

وتكمن إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات المهمة الآتية:

١- ما الخصوصية المعلوماتية؟

٢- ما موقف الفلاسفة من الحديث عن أحقية، أو عدم أحقية الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؟

٣- ما موقف الباحث من الآراء التي قدمها الفلاسفة بشأن الحديث عن أحقية، أو عدم أحقية الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؟

٤- ما الاقتراحات والحلول التي قدمها المتخصصون للخروج من المأزق الذي أوقعنا فيه الحديث عن مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؟

ومن الملاحظ أن الباحث يعتمد على المنهج التحليلي المقارن تارة، وعلى المنهج النقدي تارة أخرى؛ لمعرفة ما المقصود بالخصوصية المعلوماتية؟، وما موقف الفلاسفة من الحديث عن أحقية، أو عدم أحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية؟، وذلك من خلال عمل مقارنة بين الآراء المؤيدة والمعارضة لأحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية، ثم تمحيص هذه الآراء ونقدها من أجل بيان رأيه الشخصي فيها. وتحقيقًا لهذا الهدف ينبغي على الباحث تناول المحاور الآتية:

أولًا، ما الخصوصية المعلوماتية؟.

ثانيًا، موقف الفلاسفة من الحديث عن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

ثالثًا، حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية بين القبول والرفض: رؤية شخصية.

رابعًا، الحلول المقترحة للتغلب على إشكالية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

أولًا، ما الخصوصية المعلوماتية؟.

بداية نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان تحديد معنى الخصوصية المعلوماتية، وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب، لعل من أبرزها: أولا، إن الخصوصية المعلوماتية تختلف تبعًا للثقافات وأنواع البشر وأجناسهم(٨). من ثم يتضح لنا- كما سنرى- أن مفهوم الخصوصية المعلوماتية لم يكن مفهومًا واحدًا، ولكنه ينطوي على معان متعددة تختلف باختلاف البشر(٩). ثانيا، نلاحظ أن تعريف الخصوصية المعلوماتية يبد سهلًا وخصوصًا عند ممارسة الخصوصية المعلوماتية بشكل عملي، بيد أننا في الحقيقة نجده صعب التعريف لما له من أبعاد وتصورات مختلفة(١٠). ثالثا، إننا لا نستطيع أن نتحكم في القدر الكبير من المعلومات الخاصة بنا، تلك المعلومات التي توجد على شبكات الحاسب الآلي، وقواعد البيانات(١١). رابعا، إننا كثيرا ما نسمع عن تلميحات مفادها: أن خصوصية الفرد قد انتهكت، أو أنها قد ضاعت أو تضاءلت أو حدث تعدي عليها أو اختراق لها وما إلى ذلك،....إلخ. والجدير بالذكر أن كل

وصف من هذه الأوصاف يعكس وجهات نظر معينة، ويعكس كذلك العديد من المثل والنظريات المتعلقة بالخصوصية، فعلى سبيل المثال، نجد بعض النظريات تنظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها مفهوم شامل يحتمل الكثير من النقائص، بمعنى أن الخصوصية شيء إما أن يعني الكثير أو لا يعني أي شيء، وهناك وجهات نظر أخرى تنظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها شيء يمكن أن يتضاءل تدريجيا ليصبح لا شيء(١٢)

وعلى الرغم من صعوبة وصف الخصوصية المعلوماتية بدقة، كما أوضحنا، إلا أننا نلاحظ أنه قد تم تقديم العديد من التعريفات لها(١٣)، ولعل من أبرز هذه التعريفات: أولًا، التعريف الذي قدمه "هيرمان تي. تافاني*" Herman T.Tavan ، والذي يشير من خلاله إلى أن الخصوصية المعلوماتية تعني الدفاع عن التكامل الشخصي، والحق قي حماية المعلومات الشخصية، وحق الفرد فى الحماية من انتهاك خصوصيته واستخدام بياناته الشخصية (١٤). ثانيًا، التعريف الذي قدمه الفيلسوف المعاصر"فيليب بيري**" "Philip Brey" والذي يعرف من خلاله الخصوصية المعلوماتية على أنها حق الأفراد في منع الآخرين من التدخل في شئونهم الخاصة من قبل الآخرين(١٥).ثالثًا، التعريف الذي قدمه " ريتشارد باكر***" " Richard Parker" والذي يرى أن الخصوصية المعلوماتية تعني التحكم في الأجزاء المختلفة من حياتنا وعدم إتاحة فرصة لأحد للاطلاع عليها، مع الوضع في الاعتبار أنه كان يقصد بكلمة الأجزاء أجزاء جسدنا مثل أصواتنا والأشياء الأخرى المرتبطة بنا بشكل وثيق الصلة(١٦). هذا يعني أن الخصوصية

المعلوماتية عند "باكر" تعني التحكم في كل ما يخص الشخص ومدى إمكانية معرفة الآخرين بها(١٧). رابعا، التعريف الذي قدمه الفيلسوف المعاصر" وليام بارنت****"William Parent " للخصوصية والذي ينص على عدم تمكن الآخرين من الوصول إلى معلوماتي الموثقة التي توجد في السجلات العامة أو تكون متاحة بوجه عام، ويمكن لعامة الناس التوصل إليها، مثل المعلومات التي يتم نشرها في الصحف وبعض الوثائق الرسمية الأخرى المتاحة للعامة(١٨). خامسًا، التعريف الذي قدمه" مايكل ونيشتاين*" "Michael A. Weinstein" والذي يرى أن الخصوصية المعلوماتية هي حالة من العزلة الاختيارية التي تبدأ عندما يحاول الشخص أن يعزل نفسه عن أقرانه ويحدد بنفسه طريقة الوصول إليه(١٩). سادسًا، التعريف الذي قدمه الفيلسوف المعاصر" جيمس إتش مور**" "James H. Moore"، والذي يرى من خلاله أن الخصوصية المعلوماتية تعني الاهتمام بالقيمة الرئيسة للأمن الذي يهدف إلى حماية البشر من جميع أنواع الضرر الذي يمكن أن يسببه الآخرون لهم. سابعًا وأخيرًا، نجد الفيلسوف المعاصر"فرديناند شومان****" "Ferdinand Schoeman يتوسع في تعريفه للخصوصية المعلوماتية، إذ نجده يؤكد على أن مفهوم الخصوصية المعلوماتية لا يقتصر على التحكم في المعلومات الشخصية فحسب، وإنما يمتد ليشمل التحكم في سلوكيات البشر وعدم التدخل فيها، وكذلك التحكم في متعلقاتهم الشخصية التي تتضمن بعض الأمور ذات الصلة بأجسامهم، وبيوتهم، وما إلى ذلك(٢٠).

ونلاحظ أن التعريفات السابقة التي قدمها الفلاسفة تتشابه إلى حد كبير مع التعريفات التي قدمها أساتذة القانون المعاصرون، وأساتذة تكنولوجيا المعلومات وأخلاقيات الحاسوب الذين انشغلوا بإشكالية الخصوصية المعلوماتية، ولعل ما يؤكد صدق حديثنا هو أننا لو نظرنا إلى أساتذة القانون المعاصرين، أمثال: " صموئيل وارين***" Samuel Warren، و" لويس براندیز**" Louis Brandeis" لوجدناهما قد ذكرا أن الخصوصية المعلوماتية تعني حق الفرد في أن يظل بمفرده، وكذا قدرته على عزل نفسه أو معلوماته عن الآخرين (٢١). كما أننا لو نظرنا إلى" آلان فيستين***" " Alan Westin" فسنجد أنه لا يختلف كثيرًا عما انتهى إليه زملاؤه من أساتذة القانون المعاصرين؛ إذ نجده ينظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها حق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات في اتخاذ قرارات بشأن أنفسهم ومتى وكيف يتم نقل المعلومات الخاصة بهم للآخرين(٢٢).

علاوة على ذلك، أننا لو نظرنا إلى التعريفات التي قدمها أساتذة تكنولوجيا المعلومات وأخلاقيات الحاسوب نجد أن " لوكاس أنترونا****" "Lucas D. Itrona"– على سبيل المثال لا الحصر– يعرف الخصوصية المعلوماتية على أنها الحرية الشخصية التي تجعل الشخص يتمتع بحقه في الحماية من نظرات الآخرين أو أحكامهم أو تدخلهم في شئونه، وهذا هو ما يطلبه الجميع وما يسعى كل فرد إلى تحقيقه (٢٣).

والجدير بالذكر أن الفلاسفة ميزوا بين الخصوصية المعلوماتية وأنواع أخرى بديلة من الخصوصية، ولعل من أبرزها الخصوصية الجسدية(٢٤)، التي

تتعلق بالحماية الجسدية للأفراد ضد أية إجراءات تمس النواحي المادية لأجسادهم، كفحوص الجينات، وفحوص المخدرات، وفحوص D N A(٢٥) وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الأنواع لا تقل في الأهمية عن الخصوصية المعلوماتية؛ وذلك أننا لو نظرنا- على سبيل المثال لا الحصر- إلى الخصوصية الجسدية لوجدناها بمثابة حق يكفله القانون وتقره المبادئ العامة للأخلاق، كما تحظى بالمكانة ذاتها التي تتمتع بها الخصوصية المعلوماتية؛ نظرًا لأهميتها وقيمتها لكل البشر.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الواضح أن الخصوصية المعلوماتية تتعرض للانتهاك على الدوام من قبل الأفراد، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو...إلخ، وذلك من خلال طرق عدة، لعل من أبرزها: أولًا، التدخل في خصوصية شخص آخر بطريقة هجومية، فعلى سبيل المثال- لا الحصر- نجد امرأة مريضة في المستشفى وتعاني من مرض نادر ترفض طلب المراسل الصحفي، والذي يطلب منها التقاط صورة فوتوغرافية لها أو إجراء حوار معها، ومع ذلك ينتهك الصحفي خصوصياتها ويقوم بتصويرها- عبر الأجهزة التكنولوجية الحديثة- رغم اعتراضها.

ثانيا، نشر معلومات مسيئة عن شخص ما بطريقة غير مشروعة على عامة الناس، فعلى سبيل المثال، قيام البعض بتفريغ جهاز الحاسب الآلي الموجود في الفندق، والبحث عن الصور العارية المخزنة على الحاسب الآلي، ثم القيام بنشرها في مجلة ما مقابل مبلغ مالي أو أي شيء آخر.

ثالثًا، تسليط الضوء على أمور زائفة، أو على الأحرى نشر انطباع مسيء للغاية، وليس له أساس من الصحة عن شخص آخر، فعلى سبيل المثال، عندما يتم نشر صورة لسائق تاكسي ويتم نشرها في أحدى المجلات في مقال يتحدث عن استغلال سائقي التاكسي وغشهم في الوقت الذي لا يكون فيه ذلك السائق من بين من يغشون الناس، فإن هذا يعد من قبيل الغش والخداع.

رابعًا، التملك، أو الاستيلاء، بمعنى أن يتم استخدام شخص آخر أو استخدام ميزة يتمتع بها شخص آخر دون رضاه، فمثلا، عندما يتم استغلال صورة أحد الممثلين دون رضاه أو موافقته في الإعلان عن منتج معين(٢٦).

بناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الخصوصية المعلوماتية تتعرض للخطر بسبب الانتهاك الذي قد تتعرض له، لذا ينبغي علينا حمايتها والمحافظة عليها؛ بوصفها حقًا إنسانيًا محضًا، كما ينبغي علينا معرفة موقف الفلاسفة المعاصرين من القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية والمحافظة عليها من عدمه؛ لنرى هل يؤيد الفلاسفة المعاصرون القول بتمتع الإنسان بالحق في الخصوصية المعلوماتية والمحافظة عليها؟، أم ينكرون ذلك القول؟، وبالتالي لا يميلون إلى حمايتها وعدم المحافظة عليها، وهذا يجعلنا ننتقل– على الفور– إلى المحور الثاني الذي يتناول" موقف الفلاسفة من الحديث عن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

ثانيًا، موقف الفلاسفة من الحديث عن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

من الملاحظ أن هناك العديد من الفلاسفة الذين أكدوا على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية والمحافظة عليها، وعلى الرغم من اختلاف هؤلاء الفلاسفة فيما بينهم بشأن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، إلا أنهم قد اتفقوا جميعًا فيما بينهم على أن لجميع البشر الحق في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؛ ذلك لأنهم يعتقدون في أن الخصوصية المعلوماتية تتيح للبشر مساحة يكونون فيها بعيدين عن النقد العام أو الأحكام الصادرة عن الآخرين أو المحاسبة، كما أن الخصوصية تسهم في تنمية العلاقات الوطيدة مع الآخرين(٢٧).

تجدر الإشارة بنا إلى أن نوضح أن من أبرز هؤلاء الفلاسفة الذين أكدوا على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية و ضرورة المحافظة عليها هو" لوسيانو فلوريدي" الذي يرى أنه ينبغي علينا أن ننظر إلى الإنسان على أنه إنسان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى متى تم المحافظة على معلوماته مثلما نحافظ على كرامته. هذا يعني أن " فلوريدي" يريد أن يقول لنا:" إن الخصوصية المعلوماتية هي جزء مكمل لأجزاء الكرامة الإنسانية"(٢٨)، ومن ثم يتضح أن الكرامة الإنسانية تمنحنا الحق في الخصوصية والتحكم الفردي في معلوماتنا.(٢٩).

كما أننا لو نظرنا أيضا إلى الفيلسوف المعاصر"سوارج هونجلاروم*" "Soraj Hongladarom" لوجدناه يؤكد على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية وضرورة المحافظة عليها؛ ظنًا منه أننا في حال تأكيدنا على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، فإننا نجعله يمارس

الاستقلالية من ناحية، ويحقق العدالة بينه وبين بقية البشر من ناحية أخرى. وتأكيدًا لهذا الزعم وجدناه يضرب لنا مثالًا واقعيًا يقول فيه:"عندما يكون لدى أي شخص مقدرة على الحصول على معلومات شخصية عن حياة الآخرين، وفي المقابل لا يستطيع الآخرون أن يفعلوا نفس الشيء معه، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الظلم المحض الذي يتطلب ضرورة تحقيق العدالة بين الشخص والآخرين(٣٠).

وعلى الرغم من إقرارنا سالف الذكر بتأكيد جل الفلاسفة المعاصرين على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية وضرورة المحافظة عليها، إلا أننا وجدنا أن من أكد على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية وضرورة المحافظة عليها كان متخوفًا من قيامه بهذه المهمة، الأمر الذي جعل الفلاسفة ينقسمون إلى فريقين: فريق مؤيد للقول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية وضرورة المحافظة عليها، وفريق آخر يرفض القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، ومن ثم يرى ليس من الضروري حمايتها والمحافظة عليها. وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يزعمه الباحث، نجد أن" فلوريدي" الذي أكد – من ذي قبل– على حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية وضرورة المحافظة عليها، يرى أن تاريخ الخصوصية المعلوماتية تاريخ معقد وغير مؤكد(٣١).علاوة على ذلك، فلو نظرنا إلى "فيليب بيري" لوجدناه يقرر قائلًا: إننا لا ننكر حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، غير أننا نرى أن هذا الحق لم يكن حقًا مطلقًا، وبالتالي ينبغي علينا أن نعقد موازنة بين ذلك الحق والحقوق الأخرى مثل المحافظة على النظام العام

والأمن القومي، كما أن حقوق الخصوصية المعلوماتية تختلف باختلاف السياقات(٣٢).

يشير هذا إلى إنه على الرغم من قيمة الخصوصية المعلوماتية وأهميتها للبشر في جعلهم يتمتعون بالاستقلالية، إلا أن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية ليس حقا مطلقًا؛ ذلك لأنه قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م على الولايات المتحدة الأمريكية كانت هناك جهود مضنية في عدد من الولايات وفي الكونجرس الأمريكي من أجل زيادة حماية حقوق الخصوصية المعلوماتية للمواطنين الأمريكيين، ولكن منذ ذلك الحين ونلاحظ أن الاهتمام بحماية حقوق الإنسان يتضاءل بشكل كبير(٣٣).

بالتالي، يمكننا القول بأن هناك اتجاهين– لا ثالث لهما– قد تحدثا عن مدى مشروعية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية: أولهما، هو الاتجاه المؤيد لحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية ويرى ضرورة المحافظة عليها والنظر إليها على أنها حق للبشر بلا استثناء، وهذا الاتجاه يستند بالطبع إلى مجموعة من الحجج لتدعيم رأيه. وثانيهما، الاتجاه المعارض للقول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؛ ذلك لأنه لا ينظر إليها على أنها حق للبشر، ويرى أنه ليس من المهم حمايتها والمحافظة عليها، ويستند هذا الاتجاه إلى مجموعة من الحجج لتدعيم رأيه؛ لذا ينبغي علينا أن نعرض لهذين الاتجاهين، ولأهم الحجج التي استند إليها كل اتجاه منهما، ثم نعرض بعد ذلك لرأينا الشخصي في هذين الاتجاهين، وأيهما نؤيد؟، ولماذا؟، وهذا ما نبسطه خلال السطور الآتية.

١-الاتجاه المؤيد للقول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

أنصار هذا الاتجاه يستندون إلى عدد من الحجج التي تدعم رأيهم المؤيد للقول بحق الإنسان الأخلاقي في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، وضرورة المحافظة عليها بوصفها حقًا للبشر جميعًا، وينبغي علينا إقرار ذلك، ولعل من أبرز هذه الحجج ما يلي:

(أ)حجة التحكم في المعلومات.

أنصار هذه الحجة يرون أننا لو نظرنا إلى الخصوصية المعلوماتية، فسنجدها ترتبط بالتحكم في المعلومات؛ ذلك لأن الخصوصية المعلوماتية تعني التحكم في معلومات الشخصية، مما يجعلنا ننظر إلى الخصوصية بهذه الطريقة على أنها أقرب لكونها حقًا من حقوق الملكية يتم التصرف فيه حسب رغبة المالك (٣٤). من ثم، تتمثل الخصوصية المعلوماتية في حق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات في تقرير شئونهم وما يتعلق بهم، وكذلك بكيفية ومدى إمكانية نقل تلك المعلومات إلى الآخرين(٣٥). كما تمكننا من اختيار الشخص الذي نتشارك معه المعلومات الخاصة بنا، كما تساعدنا في التمييز بين الأصدقاء والمعارف؛ إذ تساعدنا في السيطرة والتحكم في عملية المشاركة المعلوماتية مع من نرغب(٣٦).

بالتالي، فقد أدى التحكم دورًا رئيسًا في تبرير وإدارة الخصوصية المعلوماتية، لدرجة أن أنصار هذه الحجة قد نظروا إلى التحكم والخصوصية على أنهما مكملان لبعضهما البعض بل وداعمان لبعضهما البعض(٣٧)، الأمر الذي جعلهم ينظرون إلى فكرتي التحكم والخصوصية على أنهما متوافقتان مع

بعضهما البعض(٣٨). وقد اهتم أنصار هذه الحجة بالمحافظة على حجة التحكم في المعلومات إلى أقصى حد، حيث وجدناهم يقترحون اقتراحًا مهمًا – من أجل عدم تعرض التحكم في المعلومات لأي خطر – مؤداه: إنه ينبغي علينا تحديد محتوى المعلومات التي يجب حمايتها بواسطة الاتفاقيات الاجتماعية والثقافية، ولاسيما المعلومات التي تخص الشخص نفسه وجوانب حياته المختلفة(٣٩).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة " تافاني"و" جيمس إتش مور" اللذان أكدا على رغبتنا الدائمة في المحافظة على المعلومات التي تخصنا بعيدًا عن الآخرين، ورغبتنا في التحكم في المعلومات التي يمكن أن تكون مصدر إحراج لنا أو التحكم في المعلومات التي يمكن أن تكون مصدرًا للإضرار بنا. وكذا رغبتنا في التحكم في المعلومات التي قد تزيد من فرصنا، وتسمح لنا بتحقيق التقدم في مشروعاتنا(٤٠). وقريب من هذا الرأي ما نجده عند"ادم دي مور*" "Adam D.Moore" الذي يرى أن الخصوصية تتضمن التحكم في بعض المعلومات الشخصية الحساسة الخاصة بنا، وتأكيدًا لذلك وجدناه يضرب لنا مثالًا واقعيًا يقول فيه: عندما تخفي إحدى ضحايا الاغتصاب معلومات شخصية متعلقة بها عن الآخرين وقت اغتصابها، فإنها بذلك تمارس حقها في التحكم في المعلومات المتعلقة بها، ولا يكون للخصوصية أي معنى إذا تحدثت الضحية عن تلك المعلومات أو نطقت بها بأي شكل من الأشكال(٤١). كما أننا لو نظرنا إلى الفيلسوفة المعاصرة " جوديث فاجنر دي كيو*" "Judith Wagner Decew" لوجدناها ترى أن الخصوصية هي التحكم في المعلومات التي تخص

الشخص نفسه(٤٢). وقريب من هذا الرأي ما نجده عند الفيلسوف المعاصر" بيري" الذي ينظر إلى الخصوصية على أنها الحق في التحكم في المعلومات بهدف عدم وصول أي شخص إلى شئوني الشخصية، أو شئون أي شخص آخر خلافي(٤٣).

بالتالي، تمثل حجة التحكم في المعلومات أهمية كبرى؛ حيث تسمح لنا بالمحافظة على تنوع العلاقات مع الآخرين، وتعطي للخصوصية قيمتها التي تستحقها(٤٤). ومن ثم فلا غرابة، عندما نقرر ونقول: إن الأشخاص الذين يُحرمون من التحكم في حياتهم يفقدون ذاتهم، ويصبحون غير قادرين على التحكم في حياتهم تمامًا(٤٥).

(ب)حجة الحق الأخلاقي.

رأى أنصار هذه الحجة أنه من الممكن أن ننظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها حق من الحقوق الأخلاقية؛ وأن معظم البشر يؤكدون على كون الخصوصية المعلوماتية حقًا، كما رأوا أن معظم الفلاسفة قد قدموا عددًا من الآراء التي تبرر الحق في الخصوصية المعلوماتية(٤٦) ومهما يكن من أمر ، فإنهم يقصدون بالحق الأخلاقي أن يُترك الشخص بمفرده، وأن تتم حماية خصوصية الفرد في أفكاره، ومشاعره،....إلخ(٤٧).

(ج)حجة الاحترام الأخلاقي.

يلاحظ الباحث ارتباط هذه الحجة بالحجة السابقة؛ إذ يرى الباحث أن الإقرار بكون الخصوصية المعلوماتية حقًا يعني بالضرورة احترام حق الشخص في سرية معلوماته وحمايتها، ولعل من أبرز ممثلي هذه الحجة الفيلسوف

المعاصر" فلوريدي" الذي نجده يقر بضرورة احترام المعلومات الشخصية للفرد، بل وينظر إلى الاحترام على أنه أمر ضروري يمكن أن يكون أساسًا لأي مجتمع يريد أن يرتقي بقيم العلاقات التي تسهم في خلق مجتمع جيد(٤٨). ولم يتوقف "فلوريدي" عند هذا الحد؛ إذ نجده يرى أن هناك وجهات نظر مختلفة تدافع عن احترام الخصوصية المعلوماتية طبقًا لما تراه مناسبًا لها، وهذا يمثل تقدمًا ملحوظًا، إلا أنه يعد شيئًا غير كاف، لذا نراه يؤكد على حاجتنا لحث الأنثربولوجيا الفلسفية على ضرورة الدفاع عن احترام الخصوصية المعلوماتية دفاعًا عن الكرامة الإنسانية(٤٩).

(د)حجة الحماية من الانتهاك .

يلاحظ الباحث أيضا ارتباط تلك الحجة بالحجتين السابقتين؛ حيث إن أنصار هذه الحجة يؤكدون على النظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها حق أخلاقي يجعلهم يقرون باحترامها من ناحية، وحمايتها من الانتهاك من ناحية أخرى. ومهما يكن من أمر فإن أنصار هذه الحجة يرون أن هناك العديد من الأفراد يشعرون بأن هناك تهديدًا لخصوصياتهم المعلوماتية، لذا ذهب أنصار هذه الحجة إلى القول بضرورة حماية الخصوصية المعلوماتية لهؤلاء الأفراد، وذلك من خلال الجهود المبذولة على مدار الأيام(٥٠).

وحرصًا من أنصار هذه الحجة على تأكيد دعواهم سالفة الذكر، فإننا نجدهم يقدمون أسبابًا بهدف التأكيد على حماية الخصوصية المعلوماتية، ولعل من أبرز هذه الأسباب: أولًا، قولهم بأننا عندما نحمي خصوصية الأفراد المعلوماتية فإننا نقدر ونقدس ونحترم خصوصيتهم المعلوماتية، ولا نعرضها

للانتهاك(٥١). ثانيًا، قولهم بأن الاهتمام بحماية الخصوصية المعلوماتية يعد من أهم الاحتياجات والضروريات اللازمة للفرد وعلاقته بالمجتمع(٥٢). ثالثًا وأخيرًا، إصرارهم الشديد على ضرورة حماية الخصوصية المعلوماتية لما لها من قيمة ويجب التعامل معها كأية ملكية شخصية أخري، كما أن الخصوصية حق حصري مقصور على المعلومات الخاصة بالشخص ومن ثم فإننا بحاجة دائمة إلى دراستها وفحصها. ونظرا لكون الخصوصية المعلوماتية تقتصر على المعلومات الشخصية فإن أي خرق لتلك الخصوصية دون إذن من الشخص نفسه يعد من قبيل السرقة(٥٣).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة" فلوريدي" الذي يتفق مع الكثير من الفلاسفة الذين يرون أن حماية الخصوصية المعلوماتية يمثل حماية للكرامة الإنسانية(٥٤). ناهيك عن ذلك، فقد نظر "فلوريدي" إلى حماية الخصوصية المعلوماتية على أنها حماية للهوية الشخصية أيضا(٥٥). ولم يتوقف" فلوريدي" عند هذا الحد، حيث نصحنا بأن نكون أكثر شمولية؛ وذلك لأنه نظر إلى الخصوصية على أنها حق جماعي واجب للمجموعة ككل وليس لأفرادها بشكل منفرد، ظنًا منه أن المجموعة –وليس أفرادها– هي المالك لذلك الحق (٥٦).

كما أننا لو نظرنا إلى" تافاني" لوجدناه ينظر إلى الخصوصية المعلوماتية في مجملها على أنها الحماية من التطفل وجمع المعلومات عن الآخرين دون إذن(٥٧)، وأنها قيمة إيجابية تحتاج إلى الحماية، وينبغي علينا أن نعمل من أجل حمايتها، ثم نحاول أن نبتكر طرقًا تسمح للأفراد بتنمية الوسائل التي يمكن من خلالها حماية الخصوصية المعلوماتية(٥٨). ناهيك عن ذلك، فقد

تراءى لـه أن التطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تزايد الحاجة إلى الخصوصية المعلوماتية وتحقيق مستوى عال من الحماية(٥٩). وحرصًا من تافاني" على تأكيد حديثه وجدناه يقول: " قد ظهرت بعض البرامج التي تسمح للمستخدمين على الشبكة بحماية خصوصياتهم المعلوماتية"(٦٠). كذا نجده يوجه انتباهنا إلى أن هناك بعض البشر يعتقدون في أنه من المفيد أن ننظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها شيء يسعى الأفراد إلى حمايته من أجل حماية المعلومات الشخصية من ناحية، وحماية الممتلكات الشخصية أو النطاق الشخصي من ناحية أخرى(٦١). علاوة على ذلك، فقد نظر" تافاني" إلى جميع المجتمعات البشرية الأخرى فوجدهم يهتمون بوضع الأسس الرئيسة للمحافظة على الخصوصية المعلوماتية، تلك الأسس التي تسهم في وضع حدود وقيود تمنع الآخرين من التوصل إلى خصوصية البشر أو انتهاكها(٦٢).

وقريب من الرأي سالف الذكر ما نجده عند" جيمس مور" الذي يؤكد على ضرورة الاهتمام بدراسة موضوع الخصوصية المعلوماتية لما يحمله هذا الموضوع من أهمية كبيرة لدى من يرغبون في حماية بياناتهم الشخصية، وذلك لأنه من المحتمل أن تتعرض الحواسب الآلية– على سبيل المثال– للاختراق، وفي تلك الحالة يكون بإمكان الشخص الدخول إلى قاعدة البيانات التي تضم جميع ما يرغب المرء في حمايته من معلومات(٦٣). ومهما يكن من أمر، فقد رأي "جيمس مور" أنه إذا تعرض أمن وأمان الشخص للانتهاك، وحتى لو لم يؤد ذلك إلى وقوع ضرر عليه، فللبشر الحق الكامل في الحماية والتي يعد من ضمنها حماية الخصوصية المعلوماتية في المجتمع(٦٤). فضلًا عن ذلك، فإننا

لو نظرنا إلى الفيلسوف المعاصر "سوارج هونجلاورم* لوجدناه يؤكد لنا على أن القول بالثقة الكاملة في العالم الذي نحيا فيه هو سيناريو افتراضي، وأنه ليس من المحتمل أن توجد ثقة كاملة على أرض الواقع؛ لذا تراءى له أن هناك حاجة ماسة لحماية الخصوصية المعلوماتية؛ نظرا لانعدام الثقة وكونها أمرًا منتشرًا في جميع المجتمعات البشرية(٦٥).

بناء على ما تقدم فإن أنصار هذه الحجة يرون ضرورة حماية الخصوصية المعلوماتية؛ ذلك لأنهم يزعمون أن البشر أنفسهم هم من يسعون إلى حمايتها والمحافظة عليها؛ ذلك لأنهم يعتقدون في أن حمايتها والمحافظة عليها تجعلهم يحافظون على علاقاتهم الوطيدة مع الآخرين(٦٦). هذا يعني أن حماية الخصوصية المعلوماتية تتيح للبشر فرصة إقامة العلاقات الإنسانية المهمة، وتقدم لهم السياق الضروري واللازم للعلاقات التي لا يمكنهم العيش بدونها، مثل : علاقات الحب ، والصداقة، والثقة....إلخ(٦٧). ولعل ما يؤكد صدق هذا الحديث المثال التالي: تخيل–مثلًا– أنك موجود في عالم يفتقر بدرجة كبيرة إلى الخصوصية، وكذلك إلى وجود مساحة تسمح لك بممارسة حقك في المحافظة على خصوصيتك، بالتالي لا تكون لديك أفكار أو أماكن خاصة بك. وستصبح كل أفعالك واضحة ومكشوفة تمامًا، ولا سبيل لإخفائها، كما لا تختلف علاقتك مع زوجتك عن علاقتك برئيسك في العمل أو طفلك، وأنك لو أردت أن تشارك شخصًا ما في شيء ما فقد تبدو هذه المشاركة غامضة، كما لا يمكنك القول بأن هذه الفكرة أو تلك من إبداعي، وهذا هو ما اعتقده، وبالطبع لا

تستطيع أن تتحدث بصيغة ما ،مثل: هذا ملكي أو خاص بي على الإطلاق(٦٨).

(هـ)حجة الاستقلالية الفردية.

يرى الباحث ارتباط هذه الحجة بالحجة السابقة التي نصت على ضرورة حماية الخصوصية المعلوماتية؛ وذلك لأننا لو قمنا بحماية خصوصيتنا المعلوماتية فسوف نحقق استقلاليتنا الفردية. ومهما يكن من أمر فقد حرص أنصار هذه الحجة على تأكيد الاستقلالية الفردية، حيث ذهبوا إلى القول بأننا لو نظرنا إلى ما قاله " كانط" من قبل، ولاسيما في المقولة التي تتعلق بضرورة معاملة جميع البشر باحترام، فسوف نجد أن من شروط معاملة الناس باحترام مبدأ احترام استقلاليتهم الفردية(٦٩). كما ذهبوا إلى القول بأننا لكي نفهم الخصوصية المعلوماتية فهمًا جيدًا فيتحتم علينا أن ننظر إليها على أنها نوع من أنواع الاستقلال الخاص، ويمكن أن تفهم على أنها محاولة لتحقيق الاستقلالية – على الأقل– في بعض الأمور الشخصية القليلة، وتهدف إلى المحافظة على الكرامة ضد أى دخيل قد ينال منها(٧٠).

يفهم من هذا أن أنصار هذه الحجة يرون أن الشخص لا يمكنه تحقيق استقلاليته الفردية إلا إذا توافر لدية نوع من الخصوصية المعلوماتية الشخصية التي يستطيع أن يمارسها بشأن معلوماته الخاصة من ناحية، وأننا عندما نحترم استقلالية الشخص الفردية فإنه يتحتم علينا أن نحترم خصوصيته الفردية من ناحية أخرى(٧١).

ومن أبرز أنصار هذه الحجة الفيلسوف المعاصر" جوزيف كويفر *""Joseph Kupfer" الذي نظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها المصدر الرئيس لتنمية روح الاستقلالية لدى الأشخاص. هذا يعني أن" كويفر" يريد أن يؤكد لنا على أن الخصوصية المعلوماتية شرط لازم من شروط تحقيق الفاعلية الذاتية، وأن هذه الفاعلية الذاتية ضرورية للاستقلالية الشخصية، وتأكيدًا لهذا الزعم وجدناه يضرب لنا مثالًا واقعيًا يقول فيه: إن الطفل الذي يمارس الخصوصية وربما الكذب يشعر بأنه يملك حرية التصرف في حياته ويشعر بالاستقلالية وبقدرته على التحكم في حياته، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر هو الذي يساعده في تحقيق استقلاليته على أكمل وجه ممكن(٧٢). من ثم، يمكننا القول أن" كويفر" قد أكد على أن الخصوصية المعلوماتية هي شرط ضروري ولازم من شروط تحقيق الاستقلالية الفردية(٧٣).

أيضا نجد الفيلسوفة المعاصرة" ديان مشيل فيلدر" تنظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها موضوع وثيق الصلة بالاستقلالية الفردية. هذا يعني أنها ترى أن الاستقلالية الفردية هي الأساس الأخلاقي عندما نتحدث عن الحق في الخصوصية المعلوماتية، وترى أن الاستقلالية الفردية هي التي تساعدنا في رؤية الخصوصية المعلوماتية على أنها حق دستوري أصيل(٧٤). وتأكيدًا على صدق حديثها وجدناها تقول: " إننا لو نظرنا إلى قرار المحكمة الأمريكية العليا الذي تم الاعتراف به لأول مرة عام ١٩٦٣م، والذي ينظر إلى الخصوصية على أنها حق دستوري، لوجدناه يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقلالية

الفردية التي تمنح الفرد الحق في أن يتحرر من التدخل في خصوصيته الفردية عند اتخاذ قرارات مهمة لها طبيعتها الشخصية(٧٥).

وقريب من هذا الرأي ما نجده عند" بيري" الذي ينظر إلى الخصوصية على أنها شرط رئيس من شروط الاستقلالية، وتأكيدًا لزعمه سالف الذكر نجده يصر على أنه بدون الخصوصية لا يمكن للبشر أن يكونوا أفكارهم وشخصياتهم، كما أنهم سوف يخضعون لأحكام الآخرين(٧٦). فضلًا عن ذلك، فإننا لو نظرنا إلى الفيلسوف المعاصر" سوارج هونجلاروم" لوجدناه يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الخصوصية المعلوماتية والاستقلالية الفردية،كما رأى أن الاستقلالية الفردية تجعل الإنسان قادرًا على صنع قراراته وأحكامه، كما تجعله قادرًا على فهم ذاته، واعيًا بها(٧٧). والجدير بالذكر أن" هونجلاروم" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث أكد على وجود العديد من الآراء التي تؤيد فكرة ارتباط الخصوصية المعلوماتية بالاستقلالية الفردية، وتأكيدًا لزعمه سالف الذكر نجده ينصحنا بأننا لو نظرنا إلى الفيلسوفة المعاصرة" بيت روسلر Beate Rossler*" لوجدناها قد كتبت كتابًا بعنوان " قيمة الخصوصية" دافعت فيه عن كون الخصوصية شيئًا نابعًا من الاستقلالية الفردية(٧٨). من ثم، فإن الخصوصية المعلوماتية هي المصدر الرئيس للاستقلالية الفردية، بل وتعد قيمة جوهرية أيضا، الأمر الذي يدعونا لأن نتجه على الفور إلى الحجة التالية التي تنظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها تتمتع بقيمة جوهرية(٧٩).

(و)حجة القيمة الجوهرية.

يـرى أنصـار هـذه الحجـة أن الخصوصـية المعلوماتيـة تتمتـع بقيمـة جوهريـة، مـن ثـم ينبغـي علينـا الـدفاع عنهـا(٨٠)، كمـا رأوا أن الخصوصـية المعلوماتية ما هي إلا تعبير عن القيمة الجوهرية في المجتمع الذي نحيا فيه، بل هـي قيمـة مـن قيم الأمـن. بالتـالي، تعد الخصوصـية المعلوماتيـة نموذجًـا للخيـر العام في المجتمع الذي يسيطر عليه نظام الحوسبة(٨١).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة الفيلسوف المعاصر" آدم دي مور" الذي نظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها تمثل قيمة جوهرية؛ نظرًا لأنها تحمينا من أعـين وآذان الحكومـات والمؤسسـات والجيـران....إلخ، هـذا يعنـي أنهـا تحمـي الإنسـان مـن الظلـم الـذي ربمـا يقـع عليـه مـن الحكومـة أو الأنظمـة السـلطوية المختلفـة التـي يمكـن أن تتـدخل فـي خصوصـياته(٨٢). كمـا أننـا لـو نظرنـا إلـى الفيلسوف المعاصر" جيمس إتش مور" لوجدناه يقر بأن الخصوصية المعلوماتية سوف تكون أكثر قيمة إذا قمنا بإيضاح قيمتها الجوهرية، وتأكيدًا لذلك وجدناه يؤكد على أن البروفيسيرة المعاصرة أستاذة الأخلاق التطبيقية " دبيورا جونسون*" "Deborah Johnson" قد اقترحت طريقة ذكية لعمل ذلك، حيث نظرت إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها قيمة جوهرية، وذلك من خلال اعتبارها جانبًا جوهريًا ورئيسًا من جوانب الاستقلالية(٨٣).

كما لاحظ الباحث أن" جيمس إتش مور" نفسه يرى أنه على الرغم من ميل معظم الفلاسفة إلى اعتبار الخصوصية المعلوماتية تتمتع بقيمة ثانوية، إلا أنه يراها تتمتع بقيمة جوهرية، ويشاركه في هذا الرأي الذي انتهى إليه الكثير من الفلاسفة، لعل من أبرزهم" جيمس راشيل**" "James Rachaels" الذي

أصر على ضرورة النظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها تتمتع بقيمة جوهرية؛ ظنًا منه أنها تمكننا من تشكيل علاقاتنا المتنوعة مع الآخرين(٨٤).

٢-الاتجاه الذي يرفض القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

هذا الاتجاه يختلف اختلافا تامًا عن الاتجاه الذي تم ذكره من ذي قبل؛ حيث إن أنصاره يستندون إلى عدد من الحجج المغايرة تمامًا للحجج التي استند إليها أنصار الاتجاه الذي سبق وأن تحدثنا عنه. ومهما يكن من أمر فإن من أبرز الحجج التي يستند إليها أنصار هذا الاتجاه ما يلي:

(أ)حجة فقدان التحكم في المعلومات.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الذين يدعمون الرأي القائل بأنه من الممكن أن يتمتع الإنسان بحق الخصوصية المعلوماتية ، وذلك من خلال مقدرتهم على التحكم في المعلومات الشخصية يغفلون شيئًا مهمًا هو أن البشر أنفسهم بإمكانهم أن يمارسوا التحكم في معلوماتهم الشخصية من خلال جعلها متاحة للآخرين، وعلى هذا النحو يساهم هؤلاء البشر في إتاحة بعض المعلومات الخاصة بهم للآخرين بكل سهولة؛ وتبعًا لما يرونه مناسبًا لهم(٨٥). هذا يعني، أن أنصار هذه الحجة يرون أن البشر قد يكشفون – طواعية – عن معلومات مهمة عنهم أمام فئة كبيرة من الناس، مما يتسبب في فقدانهم التحكم في خصوصيتهم، وبفقدهم حقهم في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، والمحافظة عليها.

وإحقاقًا للحق فقد نظر أنصار هذه الحجة إلى التحكم في المعلومات الشخصية على أنه جانب مهم من جوانب الخصوصية المعلوماتية، إلا أنهم

نظروا إلى حجة التحكم في المعلومات على أنها لا تمثل الخصوصية المعلوماتية في حد ذاتها(٨٦). ومن أبرز ممثلي هذه الحجة "تافاني"، و" جيمس إتش مور" ، فعلى الرغم من إقرارهما بأهمية حجة التحكم في المعلومات كما رأينا من ذي قبل، إلا أننا نجدهما يؤكدان على أن فقدان التحكم في المعلومات لا يعني فقدان أو ضياع الحق في الخصوصية المعلوماتية(٨٧). ونظرة إلى" آدم مور" نلاحظ أنه يلمح – على نحو غير مباشر – بإمكانية فقدان التحكم في المعلومات؛ حيث يرى أنه سوف يأتي الوقت الذي لا يأمن فيه الشخص على معلوماته الشخصية بحيث يمكن تسجيلها أو معرفتها وإستخدامها فيما بعد وسوف لا تكون ملكه بل ملك الحكومة، وعندما يأتي هذا الوقت، فسنجد أن الخصوصية والحرية سوف تنتهيان، ولن يكون لهما أي وجود على الإطلاق(٨٨).

(ب)حجة احتمالية تعرض خصوصية الإنسان المعلوماتية للانتهاك

يؤكد أنصار هذه الحجة على احتمالية تعرض خصوصية الإنسان المعلوماتية للانتهاك؛ إذ يرون أن تفاعل البشر مع العالم الرقمي قد ساهم– بشكل ملحوظ– في إتاحة الفرصة لرجال السلطة في منحهم صلاحيات كثيرة، لعل من أبرزها: مراقبة البشر على شبكة الإنترنت من خلال برامج خاصة تساعدهم في رصد تحركات البشر واختراق بريدهم الإلكتروني دون إذن قضائي(٨٩).

ولعل من أبرز المؤيدين لذلك " بيري" الذي يرى أن وسائل التكنولوجيا الحديثة قد تسمح بوجود تطبيقات مستقبلية تستطيع أن تسجل كل فعل، وكل لفظ يتلفظ به

البشر، وكذا كل حركة يقومون بها؛ ذلك لأن هذه الوسائل تقوم بعمل ملفات شاملة للمستخدمين من البشر تضم معلومات عن سماتهم الشخصية وتفضيلاتهم وأنماطهم السلوكية، كما أنها قادرة عل التواصل مع الأجهزة الأخرى سواء كانت محلية أو عالمية(٩٠). هذا يعني أن " بيري" يرى أن وسائل التكنولوجيا الحديثة ساهمت إلى حد كبير في وجود بعض الأجهزة الذكية المحيطة بنا، بهدف انتهاك خصوصيتنا الشخصية نحن البشر، وتأكيدًا لصدق حديثه رأي أن الثلاجات الذكية ونظام الدفع الإلكتروني، وغيرهما يسهمون جميعًا في تحديد تحركات، وأفعال، وقرارات جميع البشر بدءًا من المطبخ وغرفة المعيشة في البيت حتى التجول بسياراتهم أثناء قيامهم برحلات(٩١).

ولعلي أكون منصفًا حقًا حينما أرى أن الإنسان نفسه قد يكون سببًا رئيسًا في انتهاك خصوصيته. هذه حقيقة لا جدال فيها قد عبر عنها الفيلسوف المعاصر" روبيرت إل آرثر*"Robrt L.Mcarthur الذي ضرب لنا مثالًا يؤكد من خلاله هذه الحقيقة، حيث نجده يقول:" افترض أنني أخبرت أشخاصًا آخرين ببعض الحقائق الشخصية عن حياتي، فربما يقوم هؤلاء الأشخاص بإخبار أشخاص آخرين عن هذه الحقائق التي أفصحت عنها. وبالتالي، تصبح الحقيقة التي أحاول أن أخفيها معلنة بشكل واضح لجميع البشر. ومن ثم، فلا غرابة عندما أرى بعد ذلك أن إحدى الصحف– مثلًا– تكتب شيئًا عن هذه الحقائق الخاصة بي، والتي توصل إليها الآخرون من خلالي، كما لا يمكنني أن أقول: إنه قد حدث انتهاك لخصوصيتي؛ ذلك لأنني كنت السبب المباشر في نشر هذه الحقائق المتعلقة بي(٩٢).

(ج)حجة عدم الاستقلالية.

يرى أنصار هذه الحجة أنه على الرغم من إقرار البعض بالارتباط وثيق الصلة بين الخصوصية والاستقلالية، لكونهما مفهومين مترابطين عند الفرد، إلا أن أنصار هذه الحجة لا يقرون بهذه الحقيقة، حيث يرون أنه من الممكن أن لا ترتبط الخصوصية بالاستقلالية. وتأكيدًا لصدق حديثهم وجدناهم يرون أن هناك العديد من المجتمعات التي يتمتع أهلها بالاستقلالية، ولكنهم لا يتمتعون بدرجة عالية من الخصوصية، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على عدم استقلالية الإنسان تمامًا، وذلك من منظور أنصار هذه الحجة(٩٣).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة" هونجلاروم" والذي يرى أنه على الرغم من الإقرار بمدى الارتباط وثيق الصلة بين الخصوصية والاستقلالية، بمعنى أن الاستقلالية تفترض بشكل مسبق وجود الخصوصية، إلا أنني أرى أنه في الوضع الذي تتوافر فيه الثقة بين جميع البشر لا حاجة لتوافر وجود الخصوصية فيما بينهم، حتى يتم تفعيل استقلاليتهم، مرجعًا ذلك إلى القول بأنه عندما تكون هناك ثقة كاملة بين البشر، فإنه من المحتمل أن يحدث موقف معين- مثلًا- يعرف من خلاله الجميع كل التفاصيل عن كل فرد آخر(٩٤).

(د)حجة نسبية قيمة الخصوصية.

يؤكد أنصار هذه الحجة على نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية؛ إذ يرون أن هناك بعض الثقافات تعطي قيمة للخصوصية المعلوماتية، إلا أن هناك ثقافات أخرى لا تعطيها أية قيمة على الإطلاق(٩٥). غير أننا نلاحظ أن أنصار هذه الحجة يريدون أن يؤكدوا لنا أن القيمة الجوهرية للخصوصية

المعلوماتية هي قيمة سلبية؛ ذلك لأننا نسعى إلى حماية خصوصيتنا والمحافظة عليها دومًا من أجل إخفاء وحماية معلومات خاصة كما أننا لو أفصحنا عنها فسوف تكون سببًا في تدميرنا. فنحن قد نميل إلى تجنب الظهور بشكل عال أو الظهور في أوضاع جنسية معينة حتى نتجنب الوقوع في مهانة أو حرج بسبب الاتفاقيات والأعراف الاجتماعية. هذا معناه إننا نحاول – دومًا – أن نخفي أي شيء يمكن أن يُستخدم ضدنا(٩٦). ورغم ذلك، فإننا نجد أن أنصار هذه الحجة يرون أنه من الممكن أن نعترف بقيمة الخصوصية المعلوماتية في حالة واحدة، وهي: عندما تصبح الخصوصية المعلوماتية ذات قيمة اقتصادية، وعندما نستطيع المتاجرة بها وبيعها وسرقتها (٩٧).

يشير هذا من وجهة نظرنا إلى نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، الأمر الذي جعل أنصار هذه الحجة ينظرون إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها تمثل قيمة ليبرالية، أي قيمة يمكن إهمالها إذا ما تم النظر إلى بعض القيم الأخرى المهمة، مثل: قيمة تحقيق العدالة، وقيمة الإدارة الفعالة للدولة والمؤسسة(٩٨).

ومهما يكن من أمر فقد حرص أنصار هذه الحجة على تأكيد نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية، إذ يضربون لنا أمثلة واقعية، عندما يقولون أن ثمن خصوصية" كاثرين ميدليتون*" Catherine Middleton أعلى من خصوصيتي أنا مثلًا؛ نظرًا لأن الصحف ترغب في إنفاق الكثير من المال للحصول على صورة لها، وليس لي في لحظة ما. وأيضا نجدهم يقولون: إن

الخصوصية لطفل مولود حديثًا لا تمثل أية قيمة، ولكنها تتزايد في الأهمية مع تقدم عمر هذا الطفل، وعندما يبدأ في تكوين ذاته(٩٩).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة" آدم دي مور" الذي أكد – من قبل– على القيمة الجوهرية للخصوصية المعلوماتية، نجده– الآن– يرى أنه قد يحدث في بعض الأوقات التي تحدث فيها الأزمات القومية أن يُطلب من المواطنين المتاجرة بالخصوصية من أجل الحصول على الأمان. وتأكيدًا على صدق حديثه هنا نجده يقول: " إننا قد نحصل على قدر معقول من الأمان مقابل الإفصاح أو الكشف البسيط عن خصوصياتنا المعلوماتية"(١٠٠). كما لو نظرنا إلى" جيمس إتش مور"، الذي سبق وأن نظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها قيمة جوهرية، نجده– الآن– ينظر إلى الخصوصية المعلوماتية على أنها ليست قيمة جوهرية. علاوة على ذلك، نجده يصر على القول بأن القيم الرئيسة التي تجد مكانًا لها في الثقافات المختلفة، هي: قيم الحياة، والحرية، والمعرفة، والأمان(١٠١).

ثالثا، حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية بين القبول والرفض: رؤية شخصية.

والآن وصلنا إلى السؤال عن: أي الاتجاهين على صواب: الاتجاه المؤيد للقول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية أم الاتجاه الذي يرفض القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؟، وبالطبع، فإن الإجابة عن هذا السؤال تدعونا لبيان موقفنا من هذين الاتجاهين، غير أننا نرى أن موقفنا سوف يتضح على أكمل وجه ممكن، عندما نقوم بتقييم الحجج التي

استند إليها كلا الاتجاهين سالفي الذكر، وهذا هو ما نقوم به عبر السطور التالية.

ومهما يكن من أمر، فإن موقفنا من هذه الإشكالية يتلخص في أننا نتفق– تمامًا– مع الرأي الذي ينص على ضرورة الإقرار بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، مؤكدين على أننا عندما نعترف بحق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية، فإننا بذلك نساعده على ممارسة حق من حقوقه المشروعة. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعترف بإمكانية التضحية بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، لدرجة أن تكون قابلة للانتهاك من قبل الجهات المسؤولة، وذلك في حالتين اثنتين فحسب: الحالة الأولى، وهي: عندما يحاول الإنسان الإساءة لنفسه أو لغيره بحجة أنه حر في استخدام خصوصيته المعلوماتية كيفما يشاء. وأما الحالة الثانية، والأهم من وجهة نظرنا، وهي عندما تتعارض محافظة الإنسان على خصوصيته المعلوماتية مع مصالح المجتمع.

وبالتالي لو نظرنا إلى الحجج التي استند إليها أنصار الاتجاه المؤيد للقول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، لوجدنا أنها جاءت مرتبة على النحو التالي: (أ) حجة التحكم في المعلومات، (ب) حجة الحق الأخلاقي، (ج) حجة الاحترام الأخلاقي، (د) حجة الحماية من الانتهاك، (هـ) حجة الاستقلالية الفردية، (و) حجة القيمة الجوهرية. ولوجدنا أن جميع هذه الحجج تقر إقرارًا صريحًا ومباشرًا بما أكده الباحث بشأن هذه الإشكالية.

وتأكيدًا على هذا الزعم فإننا لو نظرنا إلى حجة" التحكم في المعلومات"، فسنجد أن الفيلسوف المعاصر"آدم دي مور " يؤكد على ما أكد عليه الباحث من

ذي قبل؛ إذ ينظر إلى حجة" "التحكم في المعلومات" على أنها من الحجج القوية التي تساعد الإنسان في التمتع بخصوصيته المعلوماتية. ناهيك عن ذلك، فإن" باكر" ينظر إلى حجة " التحكم في المعلومات" على أنها من الحجج التي تتيح للإنسان فرصة لتنمية شخصيته بالطريقة التي يراها مناسبة لشخصيته، كما تفسح للإنسان المجال لتحقيق شخصيته، والمحافظة على استقلاليته في الحياة، وكذا المحافظة على تحديد المسار الذي ينبغي أن يسير فيه(١٠٢). ونجد أيضا أستاذ تكنولوجيا المعلومات المعاصر" أنترونا" يؤكد تأكيدًا جازمًا على أهمية حجة" التحكم في المعلومات"؛ حيث يرى أن الإنسان الذي لا يمتلك أي نوع من التحكم في معلوماته الخاصة به، لا يتمتع بأية قدرة للمحافظة على خصوصيته المعلوماتية(١٠٣).

ولو نظرنا إلى الحجة الثانية المتمثلة في" الحق الأخلاقي" ، فسنجد أن الفيلسوف المعاصر"ستيفن كولمان**" Stephen Coleman قد أكد على أهمية حجة "الحق الأخلاقي " التي ذكرها الباحث من ذي قبل؛ إذ نجد أن" كولمان" يرى أن الإقرار بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية يتيح له فرصة ممارسة التحكم في الكشف عن المعلومات الشخصية عن نفسه من ناحية، كما يمنحه الحق في الحماية من التدخل غير المبرر من جانب الحكومة من ناحية أخرى(١٠٤). وقريب من الرأي السابق ما نجده عند الفيلسوف المعاصر" آدم دي مور" الذي يعلي من قيمة حجة "الحق الأخلاقي" التي أشار إليها الباحث من ذي قبل؛ إذ نجده ينظر إلى حجة "الحق الأخلاقي في

الخصوصية" على أنها الحجة التي تفرض حدودًا أخلاقية تمنح الأفراد من خلالها الحق في تنظيم حياتهم حسبما يرونه مناسبًا(١٠٥).

أما لو نظرنا إلى الحجة الثالثة المتمثلة في" الاحترام الأخلاقي"، فسنجد أن أستاذ تكنولوجيا المعلومات المعاصر" أنترونا" يؤكد على ما أكده الباحث من ذي قبل؛ إذ نجده يشيد بأهمية حجة "الاحترام الأخلاقي"، ويعدها من الحجج الرئيسة في المجال الأخلاقي(١٠٦). كما نجد أستاذة القانون الإسرائيلي المعاصرة" روث جافسيون*** Ruth Gavison " تمدح هذه الحجة لكونها الحجة الرئيسة التي تسهم في جعل الخصوصية المعلوماتية ترتقي بالغايات العليا للبشر، ولاسيما عندما يشرع البشر في اتخاذ خطوات جادة لحماية أنفسهم بدنيًا من الآخر أو عند منع الآخرين من معرفة ما يفكرون فيه(١٠٧).

ولو نظرنا إلى الحجة الرابعة المتمثلة في" الحماية من الانتهاك "، فسنجد أن أستاذة تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة" هيلين نيسين باوم****"Helen Nissenbaum قد أكدت على ما أكد عليه الباحث من قبل؛ حيث ترى أن المحافظة على حماية الخصوصية المعلوماتية أمر له أهميته في الحفاظ على ثقة العملاء في التكنولوجيا الشبكية. كما ترى أن العملاء يقدمون معلومات عن أنفسهم سواء في سياق الشبكات الاجتماعية المباشرة المتاحة للعامة أو في التعاملات التي تتضمن بيانات شخصية ذات حساسية عالية(١٠٨). والجدير بالذكر أن" نيسين باوم" لم تتوقف عند هذا الحد، إذ رأت أنه من الضروري أن تركز جميع النظريات الفلسفية والقانونية على حماية المعلومات الشخصية والدقيقة وكذلك المعلومات ذات الحساسية، ظنًا منها أن

الخصوصية ينبغي عليها أن تحمي القيم المهمة وتوفر درجة من الحماية للمعلومات الشخصية الخاصة بالفرد(١٠٩).

علاوة على ذلك، فإننا لو نظرنا إلى الفيلسوفة المعاصرة" ديان بي مشيل فيلدر" لوجدناها تقر بضرورة حماية الخصوصية المعلوماتية من الانتهاك؛ حيث رأت أننا في حاجة ماسة إلى منهج جديد لفهم القيمة الأخلاقية لحماية الخصوصية المعلوماتية في هذا العالم. وهذا يعني أن" مشيل فيلدر" لا تقصد أنه ينبغي علينا أن نتخلى عن اهتمامنا بحماية معلوماتنا الشخصية، وإنما يعني أنها تريد أن تؤكد على أننا في حاجة ماسة إلى أن نضع حدًا أمام الآخرين يمنعهم من التوصل إلى معلوماتنا الشخصية(١١٠).

وقريب من هذا الرأي ما نجده عند الفيلسوف المعاصر" كولمان" الذي أراد تطبيق منهج أخلاقي عالمي مقبول للحقوق العالمية للإنسان، ولاسيما حق الإنسان في حماية خصوصيته المعلوماتية. ومهما يكن من أمر، فإن المنهج الذي يريده" كولمان" يتضمن مبدأ مهمًا مؤداه: إن الرقابة المفروضة على البريد الإلكتروني هي انتهاك غير مبرر لحق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية حتى لو كانت تلك الرقابة تهدف إلى منع حدوث الأعمال الإرهابية(١١١). والجدير بالذكر أن" كولمان" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث رأى أن كلا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق العامة للأمم المتحدة تؤكد على حق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية. وتأكيدًا لصدق حديثه وجدناه يقول: إن المادة"١٢"من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على: أنه لا يصح أن يتدخل أي إنسان بشكل تعسفي في خصوصية الآخرين، وكذا لا يصح للإنسان

أن يتدخل بشكل تعسفي في الأمور المتعلقة بأسرار، وبيوت، ومراسلات الآخرين، ولا يحق للإنسان أن ينتهك شرفهم أو سمعتهم، ذلك لأن لهم الحق في الحماية ضد هذا التدخل أو الانتهاك الذي يحدثه أي إنسان تجاههم . علاوة على ذلك، فقد أخبرنا" كولمان" بأن المادة "١٧" من الميثاق العام لحقوق الإنسان تؤكد على المبادئ ذاتها التي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي أشار إليها الباحث عبر السطور القليلة السابقة(١١٢).

أما لو نظرنا إلى الحجة الخامسة والمتمثلة في" الاستقلالية الفردية"، فسنجد أن الفيلسوف المعاصر " سوارج هونجلاروم" يذكرنا من جديد بأهمية الاستقلالية الفردية ولاسيما عند الحديث عن حق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية، إذ رأى أن القيم الأخلاقية والكرامة الإنسانية تنبعان من الاستقلالية الفردية. كما رأى أن ارتباط الخصوصية المعلوماتية بالاستقلالية الفردية، يجعل الإنسان يتمتع بالقوة الأخلاقية والكرامة الإنسانية، كما يجعله قادرًا على تحقيق الدعم الذاتي، بمعنى أنه لا يكون بحاجة إلى الآخرين في تحقيق كيانه(١١٣). وقريب من الرأي السابق ما نجده عند" فلوريدي" الذي دافع عن حماية الخصوصية المعلوماتية؛ ظنًا منه أن الخصوصية المعلوماتية فرع رئيس من فروع الكرامة الإنسانية (١١٤).

ناهيك عن ذلك، فإننا لو نظرنا إلى الفيلسوفة المعاصرة" جوديث فاجنر دي كيو" لوجدناها تؤكد على أهمية الاستقلالية الفردية؛ حيث رأت أن هناك مجموعة دراسات بيولوجية وإنسانية تم إجراؤها على الحيوانات، وقد انتهت هذه الدراسات إلى نتيجة مهمة مؤداها: إن الرغبة في المحافظة على الخصوصية

ليست رغبة بشرية فحسب، وإنما رغبة موجودة لدى جميع الحيوانات التي تسعى إلى تحقيق الاستقلالية والعزلة في وقت ما أو التقارب مع عدد قليل من المقربين(١١٥).

وإذا صرفنا النظر إلى الفيلسوف المعاصر" ريتشارد فولكمان" فسنجده يشير إشارة ضمنية إلى أهمية الاستقلالية الفردية عند الحديث عن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، إذ رأى أننا عندما نتحدث عن الخصوصية المعلوماتية ينبغي علينا أن نتيح لهم الفرصة لممارسة الاستقلالية الفردية التي تمنحهم فرصة اتخاذ القرار بشأن المعلومات التي يمكن أن يتسامحوا في الكشف عنها وتحت أي ظروف كان (١١٦).

ووصولًا إلى الحجة السادسة والأخيرة المتمثلة في" القيمة الجوهرية"، فنلاحظ أن الباحث يصر على أهمية هذه الحجة؛ حيث إنها تسمح للإنسان بأن يرى نفسه صادقًا على أقل تقدير(١١٧). ولو نظرنا إلى الفيلسوف المعاصر" بيري" فإننا نجده يعلى من قيمة هذه الحجة لأسباب عديدة، لعل من أبرزها: أن هذه الحجة تحمي البشر من جميع أنواع التهديدات الخارجية مثل تشويه السمعة والتحرش والابتزاز والتلاعب والسرقة والتبعية والاستبعاد،....إلخ(١١٨).

ولو تركنا الحجج المؤيدة لحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية جانبًا، ونظرنا إلى الحجج التي ترفض القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، لوجدنا أن هذه الحجج قد جاءت مرتبة على النحو الآتي: (أ) فقدان التحكم في المعلومات (ب) حجة احتمالية تعرض خصوصية

الإنسان المعلوماتية للانتهاك، (ج) حجة عدم الاستقلالية،(د) حجة نسبية قيمة الخصوصية.

وبالنسبة للحجة الأولى والمتعلقة بـ" فقدان التحكم في المعلومات" نلاحظ أن هناك من يلمح إلى صعوبة تحكم الإنسان في معلوماته الشخصية اعتمادًا على هذه الحجة، فها هو " تافاني" و" جيمس إتش مور" يذهبان إلى القول بأن هناك عددًا من الانتقادات التي وُجهت إلى الخصوصية المعلوماتية، لعل من أبرزها: أن الحديث عن الحق في الخصوصية المعلوماتية لم يوضح على نحو كاف كيف يمكن التحكم في المعلومات الشخصية من أجل حماية خصوصية الفرد؟(١١٩). كما ذهبت " ديان بي. مشيل فيلدر" إلى القول بأن الفلاسفة وغيرهم من المعنيين بالجانب الأخلاقي للخصوصية المعلوماتية ينظرون إلى التهديدات الموجهة للخصوصية ، والتي تحدث نتيجة للحوسبة واسعة الانتشار على أنها تهديدات تنبئ بفقدان تحكم الإنسان في معلوماته الشخصية(١٢٠).

بالتالي، فإننا نرى أن الآراء سالفة الذكر تشير إلى صعوبة تحكم الإنسان في معلوماته الشخصية؛ نظرًا للتقدم التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي – حتمًا– إلى استحالة الحديث عن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية مثلما نصت على ذلك حجة فقدان التحكم في المعلومات، غير أننا نجد أن هذه الحجة ضعيفة إلى حد كبير؛ نظرًا لاستطاعة الإنسان التحكم في معلوماته الشخصية ومنعها عن الآخرين. وتأكيدًا على صدق حديث الباحث فأن هناك الكثير من الفلاسفة وغيرهم من المتخصصين يؤكدون على ما أكد عليه الباحث، فها هو" فلوريدي" يرى أن أي شخص لديه رغبة في أن يحتفظ بالكثير

من المعلومات المتعلقة به لنفسه، لدرجة أنه يحاول جاهدًا ألا يطلع أحد عليه، لذا فإنه يسعى بكل ما في وسعه لتحقيق غرضه المتمثل في تحكمه في معلوماته الشخصية(١٢١). ناهيك عن ذلك، فإننا نجد أن الفيلسوفة المعاصرة "جوديث جارفيس تومسون*" Judith Jarvis Thomson تؤكد على أنه حتى لو حدث فقدان للتحكم في معلومات الإنسان، فهذا يعني أنه فقد تحكمه في معلوماته الشخصية في اللحظة التي حدث فيها الفقد فقط، وليس على الدوام، وبالتالي لا يمكننا القول بأنه فقد خصوصيته المعلوماتية للأبد، وإنما فقدها في اللحظة ذاتها فقط. وتأكيدًا لذلك وجدناها تضرب لنا مثالًا واقعيًا، إذ رأت أنه إذا تمكن أحد الجيران من اختراع جهاز مزود بأشعة إكس يستطيع من خلاله أن يراني، فإنني بذلك أفقد السيطرة على من يمكنه أن ينظر إلي. وفي هذه الحالة حتى عندما أغلق الأبواب، فإنه سوف يراني. غير أن حقي في الخصوصية لا ينتهك إلا في الوقت الذي يحاول فيه جاري أن يجرب جهازه على حائط منزلي(١٢٢).

ونظرة إلى الحجة الثانية والمتمثلة في" احتمالية تعرض خصوصية الإنسان المعلوماتية للانتهاك"، نجد أن " تافاني" الذي كان أكثر قلقًا بسبب إمكانية انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية، قد أخبرنا بأن "فلوريدي" قد رفض القول بإمكانية انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية، من ثم أصر على ضرورة النظر إلى خصوصية الإنسان المعلوماتية وهوية الإنسان الشخصية على أنهما وجهان لعملة واحدة. ولم يكتف" تافاني" بذلك، حيث أكد– مثلما أكد "فلوريدي" من ذي قبل– على أن انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية يعد شكلًا من أشكال العدوان على هوية الإنسان الشخصية (١٢٣).

علاوة على ذلك، فقد دافع فلاسفة كثر عن حماية خصوصية الإنسان المعلوماتية من الانتهاك، فها هي" هيلين نيسين باوم" تؤكد لنا على وجود العديد من المناقشات المهمة التي أشارت إلى ضرورة حماية خصوصية الإنسان المعلوماتية؛ ذلك لأن خصوصية الإنسان المعلوماتية جديرة بالحماية، وإذ تسهم في تمكين البشر من النجاة من تدخلات الآخرين(١٢٤). أيضا أكدت لنا" نيسين باوم" على أن الجهات الحكومية عندما أدركت كثرة المشكلات التي تتمثل في انتهاك الخصوصية المعلوماتية، قامت بحث بعض الباحثين وبعض المؤسسات المعينة، مثل جوجل، وجوفي Joffee وغيرها، إلى ضرورة عقد بعض الندوات والدراسات والمدولات والجلسات العامة بشأن كيفية حماية الخصوصية المعلوماتية(١٢٥).

هذا لا يعني أن الباحث يرفض تماما انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية، وإنما يعني–كما ذُكر من قبل– أنه يقر بإمكانية انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية، ولكن في أضيق الحدود، أو على الأحرى، في الحالات التي أوضحها الباحث من ذي قبل. ولقد أرجع الباحث ذلك إلى سببين لا ثالث لهما، هما: أولهما، أن الانتهاك الذي قد يُنظر إليه من قبل البعض على أنه أمر سلبي كان أحد الأسباب الرئيسة التي دعت إلى ضرورة تطبيق قانون حماية الخصوصية(١٢٦). أما السبب الثاني فيتمثل في أن الرأي الذي أكده الباحث بشأن إمكانية انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية قد نادى به الكثير من الفلاسفة، فها هو"كولمان" يقر بإمكانية تعقب رسائل البريد الإلكتروني التي يتم إرسالها بواسطة المشتبه فيهم بأنهم قد قاموا بأحداث إرهابية؛ وذلك من أجل

المحافظة على الأمن القومي، بينما يقر بإمكانية تعقب البريد الإلكتروني الخاص بالأشخاص المشتبه فيهم وأنهم قد قاموا بأحداث إجرامية؛ من أجل حماية حقوق ضحايا الجرائم التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص(١٢٧). هذا يعني أن" كولمان" لا يريد أن يؤكد على إطلاق السلطة أو استخدامها على نحو تعسفي، بغرض انتهاك خصوصية الإنسان المعلوماتية سواء لأسباب مبررة أو غير مبررة؛ ذلك أنه أخبرنا صراحة برفضه للانتهاك التعسفي للخصوصية، بل عده انتهاكًا غير مشروع، وإنما يعني أنه يريد التأكيد على إمكانية الانتهاك غير التعسفي، ولأسباب مبررة؛ وذلك من أجل تحقيق الصالح العام(١٢٨). وتأكيدًا على ذلك، يرى الباحث أن" كولمان" قد شعر بحاجة العديد من البلدان إلى ضرورة وضع معايير واضحة تجعل من الممكن التمييز بين الانتهاكات المبررة وغير المبررة لخصوصية الإنسان المعلوماتية، من ثم نادى" كولمان" بحاجته الماسة إلى وضع معايير ثابتة تحدد الشروط التي تجعل انتهاك الحق في الخصوصية حقًا قانونيًا(١٢٩).

وإذا نظرنا إلى" بيري" فسنجده يؤكد على أن عالم النفس المعاصر" ديفيد ليون*" David Lyon قد عد الرقابة عنصرًا مهمًا من عناصر تكوين المجتمعات الحديثة، لذا رأى أنه من الواجب على الدولة أن تشارك في الرقابة بغرض حماية الأمن القومي ومكافحة الجريمة، وأنه من الواجب على جميع المؤسسات الحديثة أن تشارك في رقابة العمال داخل العمل من أجل المحافظة على إحكام السيطرة على القوى العاملة(١٣٠).

وبنظرة إلى الحجة الثالثة والمتمثلة في" عدم الاستقلالية"، نجد أن ما أكده" سوراج هونجلاروم" بشأن حجة" عدم الاستقلالية" من ذي قبل، قد رفضه الكثير من الفلاسفة الذين ينظرون إلى الخصوصية على أنها شرط ضروري ولازم من شروط الاستقلالية، والذين يؤكدون على أنه في حال غياب الخصوصية سوف يكون من الصعب جدًا المحافظة على استقلالية الإنسان؛ ذلك لأنهم يرون أنه من الممكن أن يتصف أفراد المجتمع بالاستقلالية على الرغم من عدم وجود الخصوصية، إلا أنه يبدو من الصعب أن نتخيل وجود مجتمع يتمتع أفراده بالخصوصية بينما يفتقدون الاستقلالية(١٣١).

كما أننا لو نظرنا إلى" فلوريدي" لوجدناه يتهم القديس" أوغسطين" بكونه الذي تسبب- في أيامنا تلك- في الضرر الذي وقع على الاستقلالية الفردية؛ ذلك لأن" فلوريدي" يرى أن ما قاله القديس" أوغسطين" من قبل هو الذي أدى إلى تقييد الاستقلالية الفردية في أيامنا تلك. وتأكيدًا لصدق حديثه وجدناه يقول أن القديس "أوغسطين" قال:" لا حاجة للخصوصية في عالم لا يمكن للفرد فيه أن يخفي شيئًا عن الله الخالق القدير"(١٣٢). هذا يعني أن" فلوريدي" لا يريد أن ينفي الاستقلالية، ويرى أن المتسبب الرئيس في معارضة الخصوصية بمعناها التقليدي هو القديس" أوغسطين"؛ ذلك لأن القديس" أوغسطين" يعارض الخصوصية بمعناها التقليدي صراحة، وقد تجلى ذلك في قوله بأن الأشخاص الجيدين هم الذين لا يميلون إلى إخفاء أي شيء لا على الآخرين ولا على الله(١٣٣).

وأخيرًا، لو نظرنا إلى الحجة الرابعة والأخيرة المتعلقة بـ" نسبية قيمة الخصوصية"، فسنلاحظ أن هناك فلاسفة كثيرين خلاف"آدم دي مور" و" جيمس إتش مور" قد أكدوا على نسبية قيمة الخصوصية، فها هو" تافاني" قد أشار – على نحو ضمني – إلى نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية، وقد تجلى ذلك في إقراره بأن الخصوصية أمر نسبي، بمعنى أن قيمتها تختلف وفقًا لكل مجتمع من حيث الثقافة والأخلاق التي تسوده. ولم يكتف بذلك، حيث ضرب لنا مثالًا واقعيًا ليؤكد من خلاله على نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية، إذ رأى أن من البشر من يضع صوره وصور أسرته على المواقع الاجتماعية للتعارف، وهناك من يخبر الغرباء بمشاعره عبر الإنترنت، وهنا تظهر نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية في كل مجتمع على حد وصفه(١٣٤).

كما أننا لو نظرنا إلى "جارك جريز *" Jarek Gryz ، لوجدناه يؤكد على نسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية، حيث يرى أن المعلومات الخاصة لها قيمة اقتصادية وفقا للسياق الذي تُستخدم فيه المعلومات أو نشرها. وتأكيدًا على ذلك، فقد رأى" جريز" أن المعلومات العامة لها قيمة تماثل قيمة الصفر، أو بمعنى أدق ليس لها قيمة على الإطلاق، في حين أن المعلومات الخاصة تمثل قيمة اقتصادية عالية(١٣٥).

وعلى الرغم من اعتراف الفلاسفة وغيرهم بنسبية قيمة الخصوصية المعلوماتية، إلا أن الباحث يرى أن معظم الفلاسفة الذين نظروا إلى قيمة الخصوصية على أنها نسبية قد عدلوا عن رأيهم، والدليل على ذلك أننا لو نظرنا إلى" آدم دي مور" لوجدناه يؤكد على قلقه الشديد بشأن المتاجرة بالخصوصية

المعلوماتية خاصة من أجل الحصول على الأمان(١٣٦). وتأكيدًا لذلك وجدناه يطالب بضرورة وجود توازن بين الخصوصية والأمان، شريطة أن يتم التوازن بواسطة الحكومات الحاكمة ذاتها(١٣٧).

ومهما يكن من أمر، فإننا نجد أنفسنا– كما أسلفنا– أمام اتجاهين: أحدهما يؤيد القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، والآخر يرفض تمامًا القول بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، والجدير بالذكر أن كلا الاتجاهين يستند إلى عدد من الحجج التي تؤيد رأيه، وكلاهما يرى نفسه على صواب وينظر إلى الآخر على أنه مخطئ. وبالطبع يتفق الباحث تمامًا مع أنصار الاتجاه الأول كما أكد على ذلك في أكثر من موضع، في حين يرفض الرأي الذي تبناه أنصار الاتجاه الثاني، الأمر الذي تسبب في حدوث مأزق ينبغي علينا الخروج منه.

رابعًا، الحلول المقترحة للتغلب على إشكالية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية.

توصلنا عبر السطور السابقة إلى الإقرار بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، غير أننا لاحظنا انقسام الفلاسفة بشأن حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية إلى اتجاهين متعارضين إلى حد كبير. الأمر الذي أدي بدوره إلى وقوعنا في مأزق وخصوصًا عند إقرارنا بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؛ لذا ينبغي علينا التفكير في الحلول والاقتراحات التي قدمها المتخصصون للخروج من هذا المأزق الذي وقعنا فيه، بسبب إقرارنا بحق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية.

ووصولًا إلى الحلول أو الاقتراحات، نلاحظ أن الباحث يرى أن هناك مجموعة من الحلول المقترحة لحل مشكلة خصوصية الإنسان المعلوماتية، وتتميز هذه الحلول بكونها مترابطة مع بعضها البعض، وتتمثل هذه الحلول بكونها حلولًا تكنولوجية، وحلولًا تشريعية أو قانونية ....إلخ (١٣٨). غير أن الباحث يركز من الآن وصاعدًا على الحلول القانونية والفلسفية فحسب؛ وذلك لأنه يرى أن طبيعة الدراسة – التي بين أيدينا الآن– تتطلب هذه الحلول فحسب، ناهيك عن ذلك فأن الباحث رأى أن هناك أسبابًا أخرى جعلته يركز على الحلول سالفة الذكر، لعل من أبرزها: السبب الأول، ويتمثل في إصرار البعض على ضرورة وضع قوانين صارمة من جانب الحكومات، شريطة أن تقوم بعض اللجان والهيئات بتنفيذ تلك القوانين التي تسنها الحكومات(١٣٩). أما السبب الثاني فيتمثل في تأكيد معظم الفلاسفة ولعل من أبرزهم: "تافاني، و اتش مور" اللذان يذهبان إلى القول بأن الضوابط الفردية وحدها ليست كافية لضمان حماية الخصوصية الشخصية، لذا تراءى لهما ضرورة الحاجة إلى بعض الضوابط الخارجية الأخرى مثل تلك التي تتضح من خلال السياسات المتعلقة بالخصوصية(١٤٠).

ولو نظرنا إلى الحلول القانونية، فسنجد أن هناك عددًا لا حصر له من الحلول، فلو أمعنا النظر– على سبيل المثال لا الحصر– إلى" جوديث فاجنر دي كيو"، لوجدناها تؤكد على أن المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت أهمية الحق الدستوري لخصوصية الإنسان المعلوماتية، لذا رأت" فاجنر دي كيو" أنه على الرغم من أن الدستور الأمريكي لا يتضمن –بشكل واضح–

حق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية، إلا أن رد الفعل على جلسات الاستماع التي تم إجراؤها في المحكمة العليا قد أوضحت أن الكثيرين من أعضاء الكونجرس الأمريكي، والكثيرين من عامة الناس غير راغبين في التخلي عن حماية خصوصية الإنسان المعلوماتية حتى الآن(١٤١).

والجدير بالذكر أن" فاجنر دي كيو" لم تتوقف عند هذا الحد، إذ رأت أننا بحاجة ماسة لأن تتوفر لدينا ضوابط تشريعية تحكم التوصل إلى المعلومات؛ مرجعة ذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اقترح بعض التوجهات الخاصة بالخصوصية من أجل الحد من نشر البيانات الشخصية. وتتميز هذه التوجيهات بإلزام الشركات بتسجيل جميع البيانات التي تحتوي على معلومات شخصية، وتستلزم كذلك موافقة الشخص قبل إظهار أي معلومة خاصة به أو استخدامها، كما تستلزم كذلك عدم استخدام المعلومات أو البيانات التي يتم الحصول عليها في أي غرض آخر خلاف ذلك الغرض المأخوذة من أجله. كما تتضمن هذه التوجهات كذلك منع نقل المعلومات من دولة إلى أخرى إلا إذا كانت لدى تلك الدولة الأخرى وسائل تمكنها من المحافظة عليها(١٤٢).

وقريب من الرأي السابق ما نجده عند" ريتشارد فولكمان* Richard Volkman" الذي يرى أنه قد تم عمل محاولة لحماية خصوصية الإنسان المعلوماتية من خلال ضبط تدفق المعلومات، وذلك من خلال إعلان الاتحاد الأوروبي بيانًا يحث فيه على ضرورة الحماية القانونية للخصوصية التي يتمتع بها الناس خاصة فيما يتعلق بالتلاعب في البيانات في عصر المعلومات. وقد نص البيان على عدد من البنود، لعل من أبرزها: أولا، ينبغي أن يتم جمع جميع

البيانات الشخصية لأغراض محددة ومشروعة بطريقة تتوافق مع الأغراض التي جُمعت من أجلها. ثانيًا، إذا تم الحصول على معلومات لغرض واحد معين ومحدد، فلا ينبغي استخدامها في أغراض أخرى دون رضا الشخص الذي قدم تلك المعلومات. وعلى الرغم من أهمية هذا البيان، والبنود التي نص عليها، وكونه جزءًا من التشريع، إلا أننا وجدنا" فولكمان" ينظر إليه على أنه يفتقد إلى المبادئ الرئيسة التي تحكم الخصوصية المعلوماتية(١٤٣).

وأما إذا نظرنا إلى" هيلين نيسين باوم" فسنجدها تؤكد على أنه في فبراير عام ٢٠١٢م، أعلن البيت الأبيض عن مسودة بشأن حق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية، وقد تم اختصار هذه المسودة في صورة تقرير شامل يحمل عنوان" خصوصية بيانات المستهلكين في عالم الشبكات: إطار عمل بشأن حماية الخصوصية وتطوير الابتكار في الاقتصاد الرقمي"، وقد ركز التقرير على توضيح أسس الحماية الفعالة وتعهد بوضع تشريع جديد للخصوصية، وأعلن– صراحة – عن النية في مضاعفة الجهود الدولية لحماية الخصوصية(١٤٤).

كما إننا لو نظرنا إلى" فلوريدي" لوجدناه يؤكد على أنه في الرابع عشر من أبريل عام ٢٠١٦م قد وافق البرلمان الأوروبي على اللائحة العامة لحماية البيانات. وتأكيدًا لصدق حديثه نجده يخبرنا بأن المادة رقم"٨٨" من اللائحة العامة للبرلمان الأوروبي تشير إلى ضرورة حماية بيانات الإنسان المعلوماتية؛ من أجل المحافظة على كرامته الإنسانية(١٤٥).

ووصولًا إلى الحلول الفلسفية، يلاحظ الباحث اهتمام عدد لا بأس به من الفلاسفة بعرض هذه الحلول الفلسفية؛ نظرًا لإيمانهم بأهمية تلك الحلول، وتأكيدًا لصدق حديث الباحث، نجده يتفق مع " جوديث فاجنر دي كيو" في التأكيد على ضرورة إدارة التكنولوجيا الجديدة بشكل مناسب، حتى نتمكن من حماية خصوصية الإنسان المعلوماتية بشكل قوي وشامل دون التضحية بالفوائد التكنولوجية التي يمكن الحصول عليها(١٤٦). وعلاوة على ذلك، فأننا نجد أن الباحث يرى أن إدارة التكنولوجيا الجديدة، تتمثل في: أولًا، تحديد أنواع الموضوعات المتعلقة بخصوصية الإنسان، والتي يمكن اعتبارها موضوعات خاصة بحق. ثانيًا، أن نهتم بوضع الأسس الداعمة لحماية خصوصية الإنسان المعلوماتية، ثم نضع المعايير اللازمة لتبرير التعدي على خصوصية الإنسان المعلوماتية(١٤٧).

كما نجد أن الباحث يؤكد على حاجتنا الماسة إلى تأسيس نظرية في الخصوصية المعلوماتية، شريطة أن تكون هذه النظرية شاملة ، وقادرة على التمييز بين فقدان الخصوصية المعلوماتية وانتهاكها(١٤٨). ومن حسن الطالع، يرى الباحث أن" هيلين نيسين باوم" قد أكدت على ما يؤكد عليه الباحث؛ إذ أخبرتنا بأن هناك عددًا لا بأس به من الفلاسفة الذين عبروا من خلال نظريتهم الفلسفية عن العلاقة بين الخصوصية والمعلومات الشخصية، وأكدوا على ضرورة وجود حدود للممارسات المسموح بها لجمع المعلومات وتحليلها ومشاركتها؛ وذلك من أجل حماية الخصوصية الشخصية من الانتهاك (١٤٩). كما أننا نجد أن" تافاني" نفسه قد أخبرنا باهتمام الفلاسفة بتأسيس أربع نظريات تهدف جميعها

إلى تحقيق هذا الهدف، ولعل من أبرز هذه النظريات: (أ) نظرية التوصل المحدود Access Theory، أو نظرية التحديد كما يجب أن يطلق عليها الكثير من الفلاسفة(ب) نظرية التحكم Control Theory(١٥٠).

وبالنسبة للنظرية الأولى، أقصد نظرية التوصل المحدود والتي تتمثل في قدرة الشخص على تحديد وتقييد الآخرين ومنعهم من التوصل إلى معلوماته وشئونه الشخصية(١٥١). وطبقا لهذه النظرية، فإنه لا يحدث انتهاك لخصوصيتي المعلوماتية، إلا إذا حاول شخص آخر الوصول إلى معلومات عني في الوقت الذي يكون فيه التوصل إلى معلومات عني محدود ويصعب الوصول إليه. فعلى سبيل المثال، لو افترضنا حوارًا بأن هناك جدل حدث بين زوج وزوجة، وكانت جميع نوافذ بيتهما مغلقة بإحكام شديد، غير هناك شخصًا ما– ولنفترض مثلا أن هذا الشخص هو مستر"بلوجز Bloggs – قد حاول جاهدًا أن يتصنت ويسمع ما يقال بينهما، ففي هذه الحالة سوف يتفق الجميع على أن ما فعله هذا الشخص هو انتهاك حق الزوجين في خصوصيتهما(١٥٢).

أما النظرية الثانية والمتمثلة في التحكم فتهتم بالتركيز على حق الإنسان في تقرير مصيره بشأن خصوصيته المعلوماتية، بمعنى أنها تجعل الإنسان قادرًا على اختيار إما أن يكشف للآخرين الكثير من معلوماته أو يمتنع عن ذلك، بمعنى أنها تجعل الإنسان قادرًا على أن يقرر كم المعلومات الشخصية التي يمكن اطلاع الآخرين عليها، وكم المعلومات التي ينبغي إخفاؤها عنهم(١٥٣). وطبقا لهذه النظرية يستطيع الإنسان أن يتمتع بالحق في الخصوصية المعلوماتية، إذا كانت لديه القدرة على التحكم في المعلومات الخاصة به، كما

أنها تضع في الاعتبار عنصر الاختيار الذي يتمتع به الإنسان الذي لديه خصوصية، والمتمثل في قدرته على منح أو منع معلوماته عن الآخرين(١٥٤). بالتالي، فإننا لو نظرنا إلى هاتين النظريتين، أقصد نظرية التوصل المحدود، ونظرية التحكم، لوجدناهما تناقشان حق الإنسان في الخصوصية المعلوماتية، وتمتازان بكونهما نظريتين مفيدتين في مساعدتنا على فهم قضايا الخصوصية بالشكل الأفضل ولاسيما عند مناقشة قضية البحث عن البيانات. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نجد أن" تافاني" ينظر إلى هاتين النظريتين على أنهما ليستا كافيتين في حد ذاتهما– أو بمعنى أدق نظريات الخصوصية الأربع– ؛ ذلك لأنها لا تقدم بشكل كاف بيانًا واضحًا وكافًيا عن الخصوصية(١٥٥). والجدير بالذكر أن" تافاني" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث أكد على أن هاتين النظريتين تخلطان بين معنى الخصوصية والمفاهيم الأخرى المتعلقة بها، مثل: الحرية، العزلة، الاستقلالية، والسرية. كما أنهما لا تميزان بين فقدان الخصوصية وانتهاك الحق في الخصوصية(١٥٦). وتأكيدًا لصدق حديثه هنا وجدناه يؤكد على أن الكثير من النقاد قد لاحظوا عيوبًا عدة، وخصوصًا لنظرية التحكم، ، تتمثل هذه العيوب في: أولا، إقرارهم بأن الإنسان لا يمكنه إحكام السيطرة بالكامل على كل معلومة خاصة به. ثانيًا، إقرارهم بأننا عندما نركز بشكل حصري على جانب التحكم أو الاختيار ، فإنه يحدث لبسًا بين الخصوصية والاستقلالية لا محالة(١٥٧). وقريب من هذا الرأي السابق ما نراه عند" ريتشارد فولكمان" الذي يؤكد على أن نظرية التحكم تعاني من بعض المشكلات، ومن أبرزها: أن هذه النظرية لا تستطيع أن تميز بين الانتهاكات المحتملة والانتهاكات الفعلية(١٥٨).

ومهما يكن من أمر، فإن الباحث يرى أن الحلول القانونية، والفلسفية التي قُدمت من ذي قبل، تعد حلولًا معقولة، ومقبولة إلى حد ما. وإحقاقًا للحق، يرى الباحث بأن هناك من الفلاسفة من ينظر إلى تلك الحلول، ولاسيما الحلول القانونية، على أنها بحاجة ماسة إلى إعادة النظر مرة أخرى، حتى تكتمل خصوصية الإنسان على أكمل وجه ممكن. وتأكيدًا على صدق حديث الباحث هنا، نجده يوجه انتباهنا إلى أننا لو نظرنا– على سبيل المثال لا الحصر– إلى " آدم دي مور"، لوجدناه يؤكد على أن الطريقة القانونية من أفضل الطرق لحماية خصوصية الإنسان المعلوماتية. ورغم ذلك، نجده يرى أن حماية خصوصية الإنسان المعلوماتية لن تكتمل على أكمل وجه ممكن ما لم يكن هناك وعي عام. وبالتالي، تراءى له أنه إذا تحقق الشرطان– الحلول القانونية والوعي العام– فإن المجتمع كله، وليس الإنسان فحسب، سوف يتمتع بالخصوصية والأمن(١٥٩).

كما أننا لو نظرنا إلى" ديان بي مشيل فيلدر" السالف ذكرها، لوجدناها تقترح ضرورة العمل على تقوية الحماية القانونية لحق الإنسان في الخصوصية عبر الإنترنت ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إعادة النظر في دستور الولايات المتحدة الأمريكية. من ثم، وجدناها تنظر إلى ذلك الدستور، وخصوصا في بنوده التي تخص الحق في الخصوصية المعلوماتية، ومن خلال نظرتها الثاقبة فيه، تبين لها ضرورة التركيز على التعديل الرابع للدستور والمتمثل في أن الحماية لن تكتمل على أكمل وجه ممكن، ما لم يكن لها أساس أخلاقي يتجسد في القيم الضرورية الآتية: الحرية الشخصية، الكرامة الشخصية، احترام

الذات، والاستقلالية في صنع القرار، بالإضافة إلى بعض القيم الأخرى التي لا يسعنا المقام هنا لذكرها(١٦٠).

ترتب على ذلك، اهتمام" مشيل فيلدر" بضرورة إعادة التفكير في الأساس الأخلاقي الذي يدعم الحق الدستوري في الخصوصية المعلوماتية عبر الإنترنت(١٦١). وتأكيدًا لصدق حديثها وجدناها تؤكد على أن الاتفاقية التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف حماية البيانات، قد صُممت في الأساس لخدمة الإنسان. لذا رأت" مشيل فيلدر" أننا إذا وضعنا ذلك في اعتبارنا، فسوف نجد أن الاتفاقية ذاتها لها أساس أخلاقي يهدف إلى حماية حقوق الإنسان والحرية بكافة أشكالها، خاصة وأن الاتفاقية تؤكد تأكيدًا جازمًا على أن لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والأسرية، وبيئته ومراسلاته(١٦٢).

بناءً على ما تقدم تصبح الحلول القانونية والفلسفية التي تناولها الباحث حلولًا معقولة ومقبولة لإشكالية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، غير أن الباحث يرى ضرورة توافر مجموعة من العناصر المهمة لتحقيق الخصوصية المعلوماتية، لعل من أبرزها: أولا، الرقابة، وتأكيدًا لذلك نجد أن الباحث يرى" آدم دي مور" يؤكد على أن الرقابة تدعم الأمان للبشر، ولم تكن تطفلًا، ولا تهدف إلى تغيير حياة البشر. كما أنها لا تتشابه مع طريقة التفتيش التي يقوم بها مسئولو التفتيش لكل واحد من المشتبه فيهم، أو حتى مع من يرتبطون بالمشتبه فيهم(١٦٣). ناهيك عن ذلك، فإن الرقابة على الفيديوهات وأنظمة تحديد المواقع، وكذلك الأجهزة الرقابية بالمطارات ووسائل التكنولوجيا

الحديثة، بالإضافة إلى الرقابة على البيانات- موضوع بحثنا- تسهم جميعها في تزويد المسئولين في تفعيل القانون دون الإثقال على من تتم مراقبتهم(١٦٤).

ثانيًا، المحاسبة والشفافية، نلاحظ أن مفهوم المحاسبة والشفافية هو مفهوم يستلزم الخصوصية كشرط مسبق، حيث إنه بدون الخصوصية لن يكون هناك معنى للمحاسبة أو الشفافية. هذا يعني، أن الخصوصية المعلوماتية تخلق بيئة خصبة تساعد على ظهور ما يسمى بالمحاسبة والثقة والاستقلالية(١٦٥). ويعني ذلك أيضا أن مفهوم المحاسبة والشفافية سوف يصبح مفهومًا عديم المعنى والأهمية في ظل غياب الخصوصية المعلوماتية. من ثم، يمكن للباحث القول بأن المحاسبة تصبح ذات معنى وأهمية في حالة النظر إليها من منظور الخصوصية المعلوماتية فحسب(١٦٦). كما يعني، أنه إذا لم تكن هناك محاسبة، فلا وجود للخصوصية المعلوماتية على الإطلاق، وذلك لأنه لو لم يكن الإنسان مسئولًا عن أفعاله، فلا توجد وسيلة لمعاقبته على سلوكياته، مثل: انتهاك حقوق الآخرين وما شابه ذلك(١٦٧).

ووصولًا إلى الأمن، نلاحظ أن الأمن عادة ما يكون أكثر أهمية من اهتمامنا بالرقابة، بل بالخصوصية المعلوماتية ذاتها، وذلك لعدد من الأسباب، لعل من أبرزها: أولًا، عندما يتعارض نوعان من الاهتمامات، فإنه ينبغي علينا أن نطبق استراتيجيه التوازن ونحدد الأهمية الأكثر إلحاحًا من بينهما، ثم نضحي بعد ذلك بالأقل أهمية من أجل تحقيق المنفعة الأكثر أهمية؛ وذلك لأنه من المعروف- على نطاق واسع- أن هناك اهتمامات تفوق اهتمامات أخرى، ومن هذا المنطلق يصير لدينا مبرر يجعلنا نطبق سياسات معينة دون غيرها.

ثانيًا، عند حدوث صراع أو تعارض بين الخصوصية والأمن، فإنه غالبًا ما نعطي أهمية خاصة للاهتمامات الأمنية لما لها من خطورة وأهمية؛ حيث إن البحث عن البيانات أو محاولة الكشف عنها ليس لها نفس الأهمية التي تحظى بها الاهتمامات الأمنية. ثالثًا، ينبغي علينا التضحية بالخصوصية المعلوماتية في الحالات المذكورة آنفًا، وتطبيق سياسات تسمح بالتعدي على الخصوصية ولكن لأسباب أمنية فحسب(١٦٨).

هذا يعني، أنه في حالة وجود صراع وتضارب بين الخصوصية والأمن، فإن الأمن هو الذي يحظى بالأفضلية، كما يعني أن الأمن أكثر أهمية من الخصوصية؛ ذلك لأن الأمن هو الذي يحمي الحقوق الرئيسة، والتي يعد من أهمها الحق في الحياة، وأن الخصوصية قد تحمي الاهتمامات والمصالح الأكثر أهمية غير أن هذه الاهتمامات وتلك المصالح لا ترتقي إلى مستوى الأمن الحياتي(١٦٩). وتأكيدا لهذا الزعم، فإننا لو نظرنا- على سبيل المثال لا الحصر- إلى "ستيفن كولمان" لوجدناه يؤكد على أن أغلب الاتفاقيات الدولية للحقوق لا تفترض حق الإنسان المطلق في حماية خصوصيته المعلوماتية؛ ذلك لأنه أخبرنا بأن الهدف الرئيس من هذه الاتفاقيات، وتلك الحقوق هو حماية البشر- عمومًا- من التدخل التعسفي في خصوصياتهم(١٧٠).

ورغم ذلك، فإن ما يهمنا ويشغل بالنا هنا هو أنه قبل أن نتخلى عن الخصوصية من أجل الأمن، فإنه ينبغي علينا أن نأخذ بعض الاحتياطات التي تحفظ لنا خصوصياتنا، بمعنى ألا نضع في حساباننا أن الأمن، وليس الخصوصية، هو الذي يحظى بالأفضلية على الدوام، وألا نعتقد في أن أية زيادة

في مستوى الأمن تفوق أية زيادة في مستوى الخصوصية؛ ذلك لأن مثل هذا الاعتقاد يجعلنا نقوم بانتهاكات كثيرة للخصوصية المعلوماتية من أجل الحصول على فوائد بسيطة جدًا في مجال الأمن(١٧١).

وقبل أن يختتم الباحث حلوله التي قدمها لإشكالية حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، يرى أنه على أي إنسان منا – نحن البشر – عدد من الالتزامات ينبغي عليه الالتزام بها، منها: (أ) ينبغي عليه الاهتمام بالبحث عن وسائل تسهم في منع الآخرين من التعدي على خصوصية الإنسان المعلوماتية(١٧٢). (ب)، ينبغي عليه أن ينظر إلى الإنسان الذي يعيش في هذا العالم على أنه صاحب الحق في الحماية والعيش بطريقة آدمية ، وعلى أنه كيان معلوماتي(١٧٣).

الخاتمة

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، لعل من أبرزها ما يأتي:

- إن مفهوم" الخصوصية " بمعناه التقليدي يعد من المفاهيم المهمة الموجودة عبر تاريخ الفلسفة منذ الأزل، ولكن نظرًا للتطورات التكنولوجية التي حدثت في العصر المعاصر بدأ يتحول مفهوم" الخصوصية" من معناه التقليدي ليأخذ مسمى آخر هو" الخصوصية المعلوماتية". والجدير بالذكر أن مفهوم" الخصوصية المعلوماتية" لم يتوقف عند هذا الحد، إذ أصبح من المفاهيم التي تهتم بها الأخلاق المعاصرة، ولاسيما أخلاقيات الحاسوب الآلي، التي تعد فرعًا أصيلًا من فروع فلسفة العلوم المعاصرة.

- يحتل موضوع" الخصوصية المعلوماتية" اهتمام معظم الفلاسفة والباحثين على حد سواء؛ ذلك لأنهم ينشغلون– إلى حد بعيد– بالإجابة عن السؤال الملح والذي يتعلق بأحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية، أم لا؟، كما أنهم في حاجة ماسة للوصول إلى حل لجميع المشكلات التي ظهرت عند الحديث عن أحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية. ناهيك عن ذلك، أنهم بحاجة ماسة للكشف عن الوسائل التي تمكنهم من حماية معلومات وخصوصيات البشر، ولا سيما المعلومات المرتبطة بالإنترنت.

- يتميز مفهوم" الخصوصية بصفة عامة– سواء بمعناه التقليدي، أو المعاصر– بكونه مفهومًا نسبيًا، أي أنه يختلف من إنسان لآخر، ومن مجتمع لأخر. من ثم، يعد مفهوم الخصوصية بصفة عامة من المفاهيم التي يصعب على الفلاسفة وغيرهم من الباحثين تعريفه، أو حتى الوصول إلى تعريف جامع مانع له، وعلى الرغم من ذلك، فقد شرع الفلاسفة وغيرهم من الباحثين في تعريفه. والجدير بالذكر، أننا لاحظنا أن التعريفات التي قدمها الفلاسفة وغيرهم من الباحثين كانت قريبة كل القرب من التعريفات التي قدمها غيرهم من الباحثين سواء في مجال القانون، أو غير ذلك من التخصصات الأخرى التي لا يسع المقام هنا لذكرها.

- انقسم الفلاسفة والمتخصصون الذين اهتموا بالحديث عن أحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية إلى اتجاهين لا ثالث لهما: الاتجاه الأول، يؤيد حق الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، وبالتالي يستند هذا الاتجاه إلى عدد لا حصر له من الحجج التي تؤيد موقفه. أما الاتجاه الثاني فهو ذلك الاتجاه الذي يرفض القول بأحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية، وبالتالي، فهو يستند أيضا إلى عدد من الحجج، التي تؤيد موقفه، إلا أنها محدودة للغاية.

- ترتب على انقسام الفلاسفة والمتخصصين الذين تحدثوا عن أحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية، أم لا؟ الكثير من الجدل والأقاويل،

الأمر الذي جعل كل اتجاه من هذين الاتجاهين يرى نفسه أنه على الصواب والآخر هو المخطئ تمامًا. غير أن الباحث عبر عن تأييده التام لأنصار الاتجاه الأول؛ لاعتقاده بأنه الاتجاه الأقرب إلى الصواب، ويتجلى ذلك من خلال الحجج القوية التي استند إليها أنصار الاتجاه الأول. ناهيك عن ذلك، فإن الباحث يؤمن بأحقية الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية؛ نظرًا لأن الإنسان كيان معلوماتي.

- إن انقسام الفلاسفة والمتخصصين في أخلاقيات الحاسوب الآلي والذين اهتموا بالحديث عن أحقية الإنسان في التمتع بالخصوصية المعلوماتية، قد أوقعنا في مأزق حقيقي ينبغي علينا الخروج منه من خلال الارتكان إلى أسس علمية سليمة، وهذا ما حدث بالفعل من خلال ما عرضه الباحث من ذي قبل.

- وأخيرًا، قد توصل الباحث إلى أنه لا سبيل للخروج من هذا المأزق الذي أوقعنا فيه انقسام الفلاسفة والمتخصصين بشأن الحديث عن أحقية تمتع الإنسان بالخصوصية المعلوماتية، سوى بالارتكان إلى مجموعة من الحلول والمقترحات الفعلية التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع. والجدير بالذكر أن هذه الحلول والمقترحات قد جاءت متنوعة، منها: الفلسفية، والقانونية، والأخلاقية،...إلخ. ومن حسن الطالع أن هذه الحلول والمقترحات– رغم تنوعها– إلا أنها كانت جيدة إلى حد كبير،

كما أنها مترابطة مع بعضها البعض لدرجة أننا لا نستطيع أن نستغني عنها جميعًا.

الهوامش

١-درويش، بهاء السيد جلال، (مارس ٢٠٢٠)"حدود الخصوصية اليوم"، مجلة الجديد اللندنية.

(https://aljadeedmagazine.com/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85)

2- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", Center for of Ethics in Society Papers. Pp.3-4.

3- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", Chapter 2, in, A Buddist Theory of Privacy, Springer Briefs in Philosophy.p.25

٤-درويش، بهاء السيد جلال، (مارس ٢٠٢٠)"حدود الخصوصية اليوم"، مجلة الجديد اللندنية.

(https://aljadeedmagazine.com/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85

5- Fuchs, C (2011) "Towards an Alternative Concept of Privacy", Journal of Information Communication & Ethics in Society, Vol.9, No.4. p.226

6- Gryz, J (2013) "Privacy as Informational Commodity Proceedings of IACAP Conference .

7- Tavani, H. T (1999) "Privacy Online", Computers and Society p.12

8- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value", American Philosophical Quarterly, Vol.40.p.215

9- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, Liberty, Property", Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands.p.202

10- Introna, L, D, & Pouloudi, A (1999) "Privacy in the Information Age: Stakeholders, Interests and Values", Journal of Business Ethics, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands,p.28

11- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies", Computers and Society,p.6

12- Tavani, H. T (1999) "Privacy Online",p.11

13- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy" in Security, Privacy, and Trust In Modern Data Management, Edit, by, Milan Petkovic, Willen Jonker, Springer, p.29

** يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة ريفير الأمريكية، وللمزيد راجع

https://www2.rivier.edu/faculty/htavani/

14- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: Some Implications and Challenges",p.155

*** يعمل أستاذًا لفلسفة التكنولوجيا بإحدى الجامعات الهولندية، وللمزيد راجع

https://people.utwente.nl/p.a.e.brey

15- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy",p.29

**** يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة كاليفورنيا، وللمزيد راجع

https://books.google.com.eg/books/about/Critical_Thinking.html?hl=de&id=p5T_LAAACAAJ&redir_esc=y

16- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value",p.216

17- Introna, L.D (1997) "Privacy and the computer: why we Need privacy in the information Society", Blackwell Publishers, Vol.28,p.263

***** يعمل أستاذا للفلسفة بجامعة سانت كلارا الأمريكية، وللمزيد راجع

https://www.scu.edu/media/college-of-arts-and-sciences/philosophy/cvs/Parent-CV.pdf

18- Moore, A.D (1998) "Intangible Property: Privacy, Power and Information control" American Philosophical Quarterly, University of Illinois, Press on Behalf of the North American Philosophical, Vol.35, No.4,p.371

****** يعمل أستاذًا للفلسفة السياسية بجامعة بوردو، وللمزيد راجع

http://www.thepress.purdue.edu/contributors/michael-weinstein

19- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value",p.219

******* يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة دار تموث الأمريكية، وللمزيد راجع

https://faculty-directory.dartmouth.edu/james-h-moor

20- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy", p.29

******** يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة كارولينا الجنوبية الأمريكية، وللمزيد راجع Ferdinand Schoeman,"ed"(1984) Philosophical Dimensions of Privacy: An Anthology, Cambridge university Press.pix

* يعمل في مجال القانون واهتم بالكتابة عن الخصوصية، ومن أشهر كتبه، كتاب" حق الخصوصية" ، وللمزيد راجع https://www.scribd.com/author/241825448/Samuel-D-Samuel-Dennis-Warren/books-authored

** يعمل فقيها وقانونيا و قاضيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وللمزيد راجع https://www.brandeis.edu/about/louis-brandeis.html

21- Tavani, H, T (2000) "KDD, Data mining, and the Challenge for Normative Privacy", Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands, p.266

*** قانوني وسياسي، ويعمل أستاذًا للقانون بجامعة كولومبيا الأمريكية، وللمزيد راجع Ferdinand Schoeman, "ed"(1984) Philosophical Dimensions of Privacy: An Anthology, Cambridge university Press.px

22- Fuchs, C (2011) "Towards an ِIternative Concept of Privacy",p.223

**** يعمل أستاذًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجامعة لانكستر البريطانية، وللمزيد راجع https://lancaster.academia.edu/LucasIntrona

23- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need Privacy in the Information Society",pp .260-261

24- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: Some Implications and Challenges",p.156

٢٥- خاطر، شريف يوسف حلمي، (٢٠١٥) "حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية: دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ص٦.

26- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value",pp.215-216

27- Nissenbaum, H (1997) "Toward an Approach to Privacy in Public: Challenges of Information Technology", Ethics& Behavior, Lawrence Erlbaum Associates . INC, Vol.7,N.3,p.209

28- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as A Foundation for the Right to Privacy", Philos.Technol, Oxford Internet Institute University of Oxford, pp.307-308

29- Ibid, pp.310-311

* يعمل أستاذًا لفلسفة المعلومات والاتصالات بجامعة شولالونغكورن التايلاندية، ولمعرفة المزيد راجع https://chula.academia.edu/SorajHongladarom

30- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.23

31- Floridi, L (2006) "Four challenges for a Theory of Informational Privacy" , Ethics and Information Technology, Springer, p.113

32- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy", p.29

33- Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", Business Ethics Quarterly, Vol.16, p.326

34- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy", Ethics and Information Technology, Springer, pp.19-20

35- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need privacy in the Information society", pp.262-263

36- Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", p.325

37- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies",p.8

38- Ibid, p.6

39- Nissenbaum, H (1997) "Toward an Approach to Privacy in Public: Challenges of Information Technology", p.209

40- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies", p.6

* يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ولمعرفة المزيد راجع

https://faculty.washington.edu/moore2/moore.htm

41- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value", pp.218-219

* تعمل أستاذة للفلسفة بجامعة كلارك الأمريكية، ولمعرفة المزيد راجع

https://www2.clarku.edu/faculty/facultybio.cfm?id=396

42- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", p.1

43- Brey, P (2005) "Freedom and Privacy in Ambient Intelligence" , Ethics and Information Technology, Springer, p.165

44- Kappel, K (2013) "Epistemological Dimensions of Informational Privacy", Episteme,Cambridge University Press,p.184

45- . Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", p.325

46- Ibid. p.323

47- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy",p.19

48- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as A Foundation for the Right to Privacy", p.312

49- Ibid, p.308

50- Nissenbaum, H (1997) "Toward an Approach to Privacy in Public: Challenges of Information Technology", p.207

51- Ibid, pp.210-211

52- Ibid, p210

53- Gryz, J (2013) "Privacy as Informational Commodity Proceedings of IACAP Conference

54- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as A Foundation for the Right to Privacy", p.308

55- Ibid, Loc. cit

56- Floridi, L (2014) "Open Data, Data Protection, and Group Privacy", Philos. Techno, Springer, p.1

57- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies", p.6

58- Tavani, H. T (1999) "Privacy Online", p.18

59- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies",pp.7-8

60- Tavani, H. T (1999) "Privacy Online", p.16

61- Ibid,p.11

62- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies", p.7

63- Moor, J.H (1997) "Towards a Theory of Privacy in the Information Age", Computers and Society,p.27

64- Ibid, p.29

65- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.21

66- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing",", AI& Soc, Springer, p.62

67- Nissenbaum, H (1997) "Toward an Approach to Privacy in Public: Challenges of Information Technology", p208

68- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need privacy in the Information Society", p.265

69- Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", p .324

70- Moore, A.D (1998) "Intangible Property: Privacy, Power and Information Control" , p.373

71- Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", p.325

* يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة ولاية آيوا الأمريكية، ولمعرفة المزيد راجع
https://www.philrs.iastate.edu/directory/joseph-kupfer/

72- Ibid, loc. cit

73- Ibid, loc. cit

74- Michelfelder, D. P (2001) "The Moral Value of Informational Privacy in Cyberspace" , Ethics and Information Technology, Kluwer academic, Publishers, Printed in the Netherlands, p.135

75- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing", p.66

76- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy", p.29

77- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.25

* تعمل أستاذة للفلسفة بجامعة أمستردام ، ولمعرفة المزيد راجع
https://www.uva.nl/en/profile/r/o/b.roessler/b.roessler.html?cb

78- Ibid, p.20

79- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need Privacy in the Information Society", p.259

80- Moor, J.H (1997) "Towards a Theory of Privacy in the Information Age", , p.28

81- Ibid, p.29

82- Moore, A.D (1998) "Intangible Property: Privacy, Power and Information Control", p.373

* تعمل أستاذة للأخلاق التطبيقية بجامعة برغن النرويجية، ولمعرفة المزيد راجع https://engineering.virginia.edu/faculty/deborah-g-johnson

83- Moor, J.H (1997) "Towards a Theory of Privacy in the Information Age", p.28

* يعمل أستاذًا للفلسفة، وينصب اهتمامه الفلسفي حول الأخلاق التطبيقية، ولمعرفة المزيد راجع http://www.jamesrachels.org/JboBio.htm

84- Ibid,pp.28-29

85- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing", p.63

86- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy",pp.19-20

87- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies",p.7

88- Moore, A.D (2011) "Privacy, security, and Government surveillance: Wikileaks And the New accountability", vol.25, p.153

89- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: Some Implications and Challenges", p.159

90- Brey, P (2005) "Freedom and Privacy in Ambient Intelligence" ,p.164

91- Ibid, pp.163-164

* يعمل أستاذًا لفلسفة التكنولوجيا، وفلسفة الفن، ولمعرفة المزيد راجع http://www.colby.edu/directory/profile/rlmcarth/

92- McArthur, R.L (2001) "Reasonable Expectations of Privacy", Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands, pp.123-124

93- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.19

94- Ibid, p.20

95- Moor, J.H (1997) "Towards a Theory of Privacy in the Information Age",p.29

96- Gryz, J (2013) "Privacy as Informational Commodity Proceedings of IACAP Conference .

97- Ibid, loc. cit

98- Introna, L.D (1997) "Privacy and the {omputer: why we Need Privacy in the Information Society", p.259

* زوجة الأمير وليام دوق كامبريدج نجل ولي عهد المملكة المتحدة الأمير تشارلز، ولمعرفة المزيد راجع https://www.hellomagazine.com/tags/kate-middleton/

99- Gryz, J (2013) "Privacy as Informational Commodity Proceedings of IACAP Conference

100- Moore, A.D (2011) "Privacy, Security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New Accountability", p.141

101- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, Liberty, Property", p.205

102- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value", p.216

103- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need Privacy in the Information Society", pp.263-264

** يعمل أستاذًا للأخلاق التطبيقية بجامعة تشارلز ستورت باستراليا ، ولمعرفة المزيد راجع https://www.unsw.adfa.edu.au/school-of-humanities-and-social-sciences/associate-professor-stephen-coleman

104- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy", p.20

105- Moore, A.D (1998) "Intangible Property: Privacy, Power and Information Control", p.373

106- Introna, L, D, & Pouloudi, A (1999) "Privacy in the Information age: Stakeholders, Interests and Values",p.27

*** تعمل أستاذة للقانون في الجامعة العبرية بالقدس، ولمعرفة المزيد راجع https://www.hr-up.net/people/principal-investigators/jerusalem/gavison/index.html

107- Michelfelder, D. P (2001) "The Moral Value of Informational Privacy in Cyberspace" ,p.133

**** حاصلة على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة ستانفورد الأمريكية، وتركز على مناقشة قضايا المعلومات والاتصالات من الجانب الأخلاقي، ولمعرفة المزيد راجع https://tech.cornell.edu/people/helen-nissenbaum/

108- . Nissenbaum, H, (2015) "Respecting Context to Protect Privacy: why Meaning Matters", Springer .

109- Nissenbaum, H, (1998) "Proteeting Privacy in an Information Age: the Problem of Privacy in Public", Law and philosophy,p.1

110- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing", p.65

111- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy",p.17

112- Ibid, p .21

113- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy",p.26

114- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as A Foundation for the Right to Privacy", p.308

115- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", pp.5-6

116- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, Liberty, Property", p.205

117- Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", p.325

118- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy", p.29

119- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies", p.6

120- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing", p.61

121- Floridi, L (2006) "Four {hallenges for A Theory of Informational Privacy" , pp.116-1 17

* تعمل أستاذه للفلسفة بجامعة هارفارد، لمعرفة المزيد راجع

https://www.hup.harvard.edu/catalog.php?isbn=9780674769816&content=bios

122- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value", p.218

123- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: Some Implications and Challenges", p.160

124- Nissenbaum, H (1997) "Toward an Approach to Privacy in Public: Challenges of Information Technology", p.207

125- Nissenbaum, H, (2015) "Respecting Context to Protect Privacy: why Meaning Matters", Springer .

126- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", p.10

127- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy",p.24

128- Ibid, p21

129- Ibid, p22

*يعمل أستاذا لعلم النفس والاجتماع بجامعة كوينز بكندا ولمعرفة المزيد راجع https://www.queensu.ca/sociology/people/faculty/david-lyon

130- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy", pp.29-30

131- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.19

132- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as a Foundation for the Right to Privacy", p.311

133- Ibid, loc. cit

134- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: some Implications and Challenges", p.159

* حاصل على الدكتوراه في علوم الحاسب من جامعة ميريلاند(كوليج بارك) بالولايات المتحدة الأمريكية، ولمعرفة المزيد

راجع/http://eecs.lassonde.yorku.ca/faculty/jarek-gryz

135- Gryz, J (2013) "Privacy as Informational Commodity Proceedings of IACAP Conference

136- Moore, A.D (2011) "Privacy, Security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New accountability", p.141

137- Ibid, p.143

138- Michelfelder, D. P (2001) "The Moral Value of Informational Privacy in Cyberspace" , p.129

139- Tavani, H. T (1999) "Privacy Online", p.16

140- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy- Enhancing Technologies", p.6

141- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", p.1

142- Ibid, p.30

* يعمل أستاذًا للفلسفة في جامعة جنوب ولاية كونيتيكت، ولمعرفة المزيد

راجعhttps://www.southernct.edu/directory/volkmanr1#Presentations

143- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, Liberty, Property", p.204

144- Nissenbaum, H, (2015) "Respecting Context to Protect Privacy: why Meaning Matters", Springer

145- Floridi, L (2016) "On Human Dignity asA Foundation for the Right to Privacy", p.307

146- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", p.2

147- Ibid, pp.40-41

148- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: Some Implications and Challenges",p.155

149- Nissenbaum, H, (1998) "Proteeting Privacy in an Information Age: the Problem of Privacy in Public",p.1

150- Tavani, H, T (2000) "KDD, Data mining, and the Challenge for Normative Privacy",p.267

151- Fuchs, C (2011) "Towards an Alternative Concept of Privacy", p.222

152- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, Liberty, Property", p.203

153- Fuchs, C (2011) "Towards an Alternative Concept of Privacy",p223

154- Tavani, H, T (2000) "KDD, Data mining, and the Challenge for Normative Privacy", p.267

155- Ibid, loc. cit

156- Ibid, loc. cit

157- Ibid, loc. Cit

158- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, Liberty, Property", p.203

159- Moore, A.D (2011) "Privacy, Security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New Accountability", p.154

160- Michelfelder, D. P (2001) "The Moral Value of Informational Privacy in Cyberspace" , p.129

161- Ibid, p.130

162- Ibid, p.132

163- Moore, A.D (2011) "Privacy, Security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New Accountability", p.141

164- Ibid, loc. cit

165- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.20

166- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need Privacy in the Information Society", p.259

167- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", p.21

168- Moore, A.D (2011) "Privacy, Security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New Accountability",p.146

169- Ibid, p.147

170- Coleman, S (2006) "E- Mail, Terrorism, and the Right to Privacy",p.21

171- Moore, A.D (2011) "Privacy, Security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New Accountability", p.148

172- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing", p.61

173- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as A Foundation for the Right to Privacy", p.310.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

١- خاطر، شريف يوسف حلمي، (٢٠١٥) "حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية: دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة.

٢- درويش، بهاء السيد جلال، (مارس ٢٠٢٠)"حدود الخصوصية اليوم"، مجلة الجديد اللندنية. (https://aljadeedmagazine.com/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85

ثانيا: المراجع الأجنبية

3- Bowie, N .E & Jamal, K (2006)"Privacy Rights on the Internet: Self- Regulation or Government Regulation?", Business Ethics Quarterly, Vol.16.0

4- Brey, P (2005) "Freedom and Privacy in Ambient Intelligence" , Ethics and Information Technology, Springer.

5- Brey, P (2007) "Ethical Aspects of Information Security and Privacy" in Security, Privacy, and

Trust In Modern Data Management, Edit, by, Milan Petkovic, Willen Jonker, Springer.

6- Coleman, S (2006) "E- mail, terrorism, and the Right to Privacy", Ethics and Information Technology, Springer.

7- Decew, J, W, (1997) "Privacy and Information Technology", Center for of Ethics in Society papers.

8- Floridi, L (2006) "Four Challenges for a Theory of Informational Privacy" , Ethics and Information Technology, Springer.

9- Floridi, L (2014) "Open Data, Data Protection, and Group Privacy", Philos. Techno, Springer.

10- Floridi, L (2016) "On Human Dignity as A Foundation for the Right to Privacy", Philos.Technol, Oxford Internet Institute University Of Oxford.

11- Fuchs, C (2011) "Towards an Alternative Concept of Privacy", Journal of Information Communication & Ethics in Society, Vol.9, No.4.

12- Gryz, J (2013) "Privacy as Informational Commodity Proceedings of IACAP Conference .

13- Hongladrom, S (2016) "Philosophical Foundations of Privacy", Chapter 2, in, A Buddist Theory of Privacy, Springer Briefs in Philosophy.

14- Introna, L, D, & Pouloudi, A (1999) "Privacy in the Information Age: Stakeholders, Interests and Values", Journal of Business Ethics, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands.

15- Introna, L.D (1997) "Privacy and the Computer: why we Need Privacy in the Information Society", Blackwell Publishers, Vol.28.

16- Kappel, K (2013) "Epistemological Dimensions of Informational Privacy", Episteme,Cambridge University Press.

17- McArthur, R.L (2001) "Reasonable Expectations of Privacy", Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands.

18- Michelfelder, D. P (2001) "The Moral Value of Informational privacy in cyberspace" , Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands.

19- Michelfelder, D.P, (2010) "Philosophy, Privacy, and Pervasive Computing", AI& Soc, Springer.

20- Moor, J.H (1997) "Towards a Theory of Privacy in the Information Age", Computers and Society.

21- Moore, A.D (1998) "Intangible Property: Privacy, Power and information control" American Philosophical Quarterly, University of Illinois, Press on Behalf of the North American Philosophical, Vol.35, No.4.

22- Moore, A.D (2003) "Privacy: Its Meaning and Value", American Philosophical Quarterly, Vol.40.

23- Moore, A.D (2011) "Privacy, security, and Government Surveillance: Wikileaks And the New accountability", vol.25.

24- Nissenbaum, H (1997) "Toward an Approach to Privacy in Public: Challenges of Information

Technology", Ethics& Behavior, Lawrence Erlbaum Associates . INC, Vol.7,N.3 .

25- Nissenbaum, H, (1998) "Proteeting Privacy in an Information Age: the Problem of Privacy in Public", Law and philosophy.

26- Nissenbaum, H, (2015) "Respecting Context to Protect Privacy: why Meaning Matters", Springer .

27- Tavain, H.T (2008) "Floridi's Ontological Theory of Informational Privacy: Some Implications and Challenges", Ethics and Information Technology, Springer.

28- Tavani .H.T ,& Moor, J.H(2001) "Privacy Protection, Control of Information, and Privacy-Enhancing Technologies", Computers and Society.

29- Tavani, H, T (2000) "KDD, Data mining, and the Challenge for Normative Privacy", Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands.

30- Tavani, H. T (1999) "Privacy Online", Computers and Society.

31- Volkman, R (2004) "Privacy as Life, liberty, Property", Ethics and Information Technology, Kluwer Academic, Publishers, Printed in the Netherlands.